

أثر ضريبة الدخل على توزيعات الأرباح في الشركات المساهمة
المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية

**The Effect of Income Tax on the Dividends of Listed
Companies at the Amman Stock Exchange**

إعداد

مجد عيسى قداة

إشراف

أ. د. سناء مسوده

قُدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

قسم المحاسبة

كلية الأعمال

جامعة الشرق الأوسط

كانون الثاني، 2021

التفويض

أنا مجد عيسى يوسف قدامة، أفوض جامعة الشرق الأوسط بتزويد نسخ من رسالتي ورقياً وإلكترونياً للمكتبات أو المنظمات، أو الهيئات والمؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية.

الاسم: مجد عيسى يوسف قدامة

تاريخ: 2021 / 01 / 13.

التوقيع:



تفويض لغايات استئلال الأبحاث من الرسائل الجامعية

أفوض أنا الطالبة مجد عيسى يوسف قدارة، ورقمي الجامعي 401830008

الدكتورة سناء نظمي مسوده / عضو الهيئة التدريسية في جامعة الشرق الأوسط باقتباس

أو تلخيص أو تكييف أو ترجمة جزء من رسالتي الماجستير والموسومة بـ :

" أثر ضريبة الدخل على توزيعات الأرباح في الشركات المساهمة المدرجة في سوق عمان

للأوراق المالية "

ونشر بحث باسمي واسمه شريطة إدراج اسمي على المصنّف كباحث رئيسي أينما ورد.

التاريخ: 13 / 01 / 2021.



التوقيع:

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها: أثر ضريبة الدخل على توزيعات الأرباح في الشركات المساهمة المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية.

وأجيزت نجاح بتاريخ 2021/1/11 م

الاسم	الصفة	جهة العمل	التوقيع
أ.د. سناء نظمي مسودة	مشرفاً	جامعة الشرق الأوسط	سناء مسودة
أ.د. عاطف عقيل البواب	عضواً من داخل الجامعة ورئيساً	جامعة الشرق الأوسط	
أ.د. أسماء إبراهيم العمارنة	عضواً من داخل الجامعة	جامعة الشرق الأوسط	
أ.د. أحمد محمد العمري	عضواً من خارج الجامعة	الجامعة العربية المفتوحة	

الشكر والتقدير

قال تعالى:

(فَتَعَالَى اللَّهُ الْمَلِكُ الْحَقُّ لَا تَعْلَجُ بِالْقُرْآنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُفْضَلَ إِلَيْكَ وَحْيُهُ ۖ وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا) [

سورة طه، ١١٤]

بداية أحمد الله وأشكره حمداً طيباً مباركاً فيه، فيارب لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك على فضلك وكرمك وتوفيقك لي في إنجاز هذه الرسالة. فأشكر الله تعالى الذي أنار لي الدرب وفتح لي أبواب العلم والمعرفة وأعانني ويسر لي هذا البحث وأمدني بالصبر والإرادة.

إن عبارات الشكر والتقدير تقف عاجزة أمام من أخذت بيدي في إنجاز هذه الرسالة والتي أثرته بجهدا وعلمها وتوصياتها القيمة حتى يخرج هذا العمل على هذا المستوى والتي أضافت لي الكثير على المستوى الشخصي، مشرفتي العزيزة والأم الفاضلة التي لطالما كانت نبiras علم ومعرفة الاستاذة الدكتورة "سناء نظمي مسوده".

كما أتقدم بالشكر إلى أساتذتي في جامعة الشرق الأوسط مما قدموه لي من علم ومعرفة .

كما أتقدم بالشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة اللذين كان رأيهم بمثابة إثراء لهذه الدراسة فلهم جزيل الشكر والتقدير.

الإهداء

إلى من ارتكزت على قوته وشموخته، إلى من وهبني شغف المعرفة، إلى معلمي الأول وقدوتي بالحياة، ومن علمني الصمود أمام كل ريح تهب أهدي إليك هذا الانجاز... والدي (د. عيسى قدارة).

إلى من أثرتني على نفسها وقدمت لي كل الدعم وحفنتني بدعائها، إلى من علمتني أن بالعزيمة تتجلي كل الصعاب..... أمي الحبيبة.

إلى من كان شعاع الأمل الذي واصلت به دربي ... أخي الغالي (خالد).

إلى القلوب النابضة ورمز الحنان، عضدي وسندي بهذه الحياة....أخواتي الغاليات.

إلى كل من مد لي يد العون وقدم لي كل مساعدة لكم مني جميعاً جزيل الشكر والعرفان.

الباحثة

مجد عيسى قدارة

فهرس المحتويات

أ.....	العنوان
ب.....	التفويض
ج.....	قرار لجنة المناقشة
د.....	الشكر والتقدير
ه.....	الإهداء
و.....	فهرس المحتويات
ط.....	قائمة الجداول
ي.....	قائمة الأشكال
ك.....	قائمة الملحقات
ل.....	الملخص باللغة العربية
م.....	الملخص باللغة الانجليزية
2.....	الفصل الأول (خلفية الدراسة وأهميتها)
2.....	1-1 المقدمة
3.....	1-2 مشكلة الدراسة وأسئلتها
4.....	1-3 فرضيات الدراسة
5.....	1-4 أهداف الدراسة
6.....	1-5 أهمية الدراسة
7.....	1-6 أنموذج الدراسة
7.....	1-7 حدود الدراسة
7.....	1-8 محددات الدراسة
8.....	1-9 مصطلحات الدراسة

11	الفصل الثاني (الأدب النظري والدراسات السابقة).....
11	2-1 تمهيد
11	2-2 مفهوم الضريبة
12	2-3 خصائص الضريبة
14	2-4 المبادئ العامة للضريبة.....
14	2-5 أنواع الضرائب
17	2.7 التطور التاريخي لقانون ضريبة الدخل في الأردن.....
22	2-9 أهمية ضريبة الدخل
23	2-10 شرائح ضريبة الدخل في القانون الأردني.....
24	2-11 مصادر الدخل الخاضع للضريبة والاعفاءات.....
31	2-12 الفرق بين الربح المحاسبي والربح الضريبي
32	2-13 مفهوم سياسة توزيع الأرباح
34	2-14 العوامل التي تؤثر على توزيعات الأرباح.....
35	2-15 عناصر سياسة توزيع الأرباح.....
36	2-16 نظريات توزيع الأرباح.....
37	2-17 إجراءات توزيع الأرباح.....
38	2-18 سياسة توزيع الأرباح في الأردن
40	2-19 الدراسات السابقة.....
40	2-19-1 الدراسات باللغة العربية
42	2-19-2 الدراسات باللغة الأجنبية
48	2-20 ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة
50	الفصل الثالث منهجية الدراسة (الطريقة والإجراءات)
50	3-1 تمهيد

3-2	مجتمع وعينة الدراسة	50
3-4	متغيرات الدراسة وطرق قياسها	51
3-5	الأساليب الإحصائية المتبعة	52
3-6	معادلات (نماذج) الدراسة	53
	الفصل الرابع (التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات)	57
1-4	تمهيد	57
4-2	الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة	57
4-3	اختبارات صلاحية البيانات	62
4-4	اختبار فرضيات الدراسة	66
	الفصل الخامس (النتائج والتوصيات)	74
1-5	تمهيد	74
2-5	النتائج	74
3-5	التوصيات	77
	قائمة المراجع	79
	قائمة الملحقات	86

قائمة الجداول

الصفحة	محتوى الجدول	رقم الفصل - رقم الجدول
58	الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة	1-4
62	اختبار التوزيع الطبيعي	2-4
64	اختبار التداخل الخطي لمتغيرات الدراسة	3-4
65	اختبار الارتباط الذاتي لنماذج الدراسة	4-4
67	تحليل الانحدار المتعدد في القطاع المالي	5-4
69	تحليل الانحدار المتعدد في القطاع الصناعي	6-4
71	تحليل الانحدار المتعدد في القطاع الخدمي	7-4

قائمة الأشكال

الصفحة	المحتوى	رقم الفصل-رقم الشكل
7	أنموذج الدراسة	1-6

قائمة الملحقات

الرقم	المحتوى	الصفحة
1	بيانات عينة الدراسة	87
2	أسماء شركات عينة الدراسة	102
3	نتائج التحليل الاحصائي	107

أثر ضريبة الدخل على توزيعات الأرباح في الشركات المساهمة المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية.

اسم الباحثة: مجد عيسى قدامة

اسم المشرف الاستاذة الدكتورة: سناء مسوده

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أثر ضريبة الدخل على توزيعات الأرباح في ظل وجود حجم الشركة كمتغير ضابط في الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية في القطاع المالي، والصناعي، والخدمي. وقد تم اختيار عينة عشوائية من هذه القطاعات مكونة من 99 شركة موزعة بين القطاعات الإقتصادية الثلاث بواقع 42 شركة مالية، و26 شركة صناعية، و31 شركة خدمية. ولتحقيق أهداف الدراسة تم جمع البيانات من القوائم المالية المنشورة للشركات المالية والصناعية والخدمية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية خلال الفترة الواقعة بين 2014-2018. وتم الاعتماد على برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) كما تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد لاختبار الفرضيات، وتحليل ملائمة بيانات الدراسة. وتوصلت الدراسة الى أن ضريبة الدخل فسرت ما نسبته 49.3%، 7.4%، 30.7% من توزيعات الأرباح في الشركات المالية والصناعية والخدمية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية على التوالي في ظل وجود حجم الشركة كمتغير ضابط. وتبين وجود أثر ايجابي معنوي عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لضريبة الدخل على توزيعات الأرباح في ظل وجود حجم الشركة كمتغير ضابط في القطاعات الإقتصادية الثلاث المالية، والصناعية، والخدمية، مع تفاوت هذا الأثر فيما بينهم، حيث بلغ قيمة معامل ضريبة الدخل β coefficient (0.338)، (0.409)، (0.744) على التوالي. وعلى ضوء النتائج الإحصائية قدمت الدراسة عدداً من التوصيات كان من أبرزها زيادة اهتمام الجهات الرسمية ومنها وزارة التجارة والصناعة بإقتراح ودراسة نسب الاقتطاعات الملائمة من أرباح الشركة لبناء الاحتياطي وبما لا يؤثر على قدرتها على تحقيق الأرباح، واقتطاع الضرائب التي تؤثر على توزيعات الأرباح في هذه الشركات وبما يساهم في تطوير الشركات المساهمة وتحسين الإقتصاد المحلي ونموه.

الكلمات المفتاحية: ضريبة الدخل، توزيعات الأرباح، حجم الشركة، الشركات المالية، الشركات الصناعية، الشركات الخدمية.

The Effect of Income Tax on the Dividends of Listed Companies in the Amman Stock Exchange

Prepared by: Majd Issa Qadadeh

Supervised by: Professor Sanaa Maswadeh

Abstract

This study aimed to identify the impact of income tax on dividends within companies listed in Amman Stock Exchange Market and distributed between three different economic sectors, namely, financial, industrial and service.

To accomplish the objectives of the present study, data were generated from the published financial reports of 99 companies, distributed as 42-financial, 26-industrial and 31-service. Data analysis was carried out by employing a statistical approach using the SPSS program. The hypotheses were tested by performing multiple regression analysis. The company size was used as a control variable, throughout. The findings revealed that the tax income impacted the dividend at the significant level positively ($\alpha \leq 0.05$). Whereby, the regression analysis indicated that the income tax had an overall impact of 49.3%, 7.4% and 30.7% on the dividends of financial, industrial and service sectors, respectively with coefficient β - values of (0.338), (0.409) and (0.744), respectively. The present study proposed a number of recommendations, the most prominent of which was increasing the interest of official authorities, including the Ministry of Trade and Industry, in proposing and studying the proportions of appropriate deductions from the company's profits to build reserves in a manner that does not affect its ability to achieve profits, and withholding taxes that affect dividends in these companies, including contributes to the development companies and the improvement and growth of the local economy.

Key words: Income Tax, Dividend, Firm Size, Financial Companies, Industrial Companies, Service Companies.

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

1-1 المقدمة

1-2 مشكلة الدراسة وأسئلتها

1-3 فرضيات الدراسة

1-4 أهداف الدراسة

1-5 أهمية الدراسة

1-6 أنموذج الدراسة

1-7 حدود الدراسة

1-8 محددات الدراسة

1-9 مصطلحات الدراسة الإجرائية

الفصل الأول (خلفية الدراسة وأهميتها)

1-1 المقدمة

احتلت الضرائب أهمية مميزة في الدراسات الاقتصادية والمالية، فالضرائب تعتبر أداة رئيسية وهامة في مساعدة الدول على تحقيق أهدافها، باعتبارها إحدى مصادر التمويل الرئيسية للدولة، كما أنها أداة فعالة تتيح للدول التأثير في الحياة الاقتصادية والاجتماعية لأفرادها، وذلك من خلال وضع الخطط التنموية والإنفاق على مشاريع الدولة. ونظراً لأهميتها سعت الدولة منذ القدم إلى العصر الحالي إلى سن القوانين والتشريعات الضريبية وتنظيمها في نصوص قانونية بما يتلاءم مع التطورات الاقتصادية العالمية ويتيح مواكبة هذه التطورات.

وفي ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي شهدتها الأردن بشكل عام والشركات المساهمة بشكل خاص، وزيادة الدين العام وانخفاض الإيرادات العامة كان من الضروري فرض ضرائب على دخل الشركات المساهمة في الأردن، الذي أدى بدوره بتأثير على حقوق المساهمين فيها، بحيث يتم احتساب توزيع أرباح الأسهم من الدخل الصافي بعد احتساب الضرائب، ونتيجة لأثر الضريبة على توزيع الأرباح فقد قام المشرع بتعديل القانون المتعلق بضريبة الدخل لسنة 2018 م، حيث تم التعديل على المادة رقم (2) بإعادة النظر في الدخل الإجمالي واستبداله بالدخل الصافي. كما أنه أعاد النظر ببعض النسب المتعلقة بالضرائب المفروضة على أرباح الشركات.

وتعتبر سياسة توزيع الأرباح من السياسات التمويلية الهامة في الشركات نظراً لعلاقتها المباشرة بالمساهمين وإنعكاسها على سعر السهم في السوق، كما تعتبر سياسة توزيع الأرباح النهج الذي تتبعه الشركات في تحديد الجزء من الأرباح الذي يوزع على مساهمي الشركة وذلك الجزء الذي يتم احتجازه كاحتياطي. ومن خلال الرجوع إلى الأدب والفكر المحاسبي والواقع العملي للشركات فإن

قرار توزيع الأرباح والذي يقابله قرار الإحتفاظ في الأرباح وعدم توزيعها وإبقائها على شكل أرباح محتجزة من القرارات الهامة المتعلقة في سياسة الشركة والتي تؤثر على قراراتها الاستثمارية وقدرتها على تحقيق الأرباح المستقبلية التي ستعتبر دخل مستقبلياً خاضعاً للضريبة وفق القانون الأردني. ويعتبر القطاع الذي تنتمي إليه الشركات من العوامل الهامة التي يجب أن تؤخذ بعين الإعتبار عند دراسة أثر ضريبة الدخل على توزيع الأرباح، حيث أن الظروف التشغيلية والمالية والتنافسية التي تواجه الشركات تتباين وتختلف حسب القطاع الذي تعمل به هذه الشركات، كما قد تختلف حدة المخاطر التي تواجه الشركات في كل قطاع، وعليه فإن قدرتها على تحقيق الأرباح تختلف حسب طبيعة القطاع والمخاطر التي تتعرض لها الشركات في كل من هذه القطاعات، كما أن نسب ضريبة الدخل المقطوعة والتي فرضت على هذه القطاعات وفق قانون ضريبة الدخل الأردني لم تكن موحدة، مما حذا الباحثة إلى التفكير في دراسة أثر ضريبة الدخل على توزيعات الأرباح في الشركات الأردنية في القطاع المالي، الصناعي والخدمي ومقارنة النتائج التي يتم التوصل إليها ضمن هذه القطاعات.

2-1 مشكلة الدراسة وأسئلتها

يعتبر قرار توزيع الأرباح من القرارات التي تؤثر على قيمة الشركات وتعزيز ثقة مساهميها بها، بالإضافة إلى أنه من القرارات التي تؤثر على قدرة الشركات في جذب المستثمرين المستقبليين أو الحاليين، لذلك تواجه الشركات خيارات عديدة في موضوع احتجاز الأرباح واستخدامها في أغراض التوسع والنمو، أو توزيعها على المساهمين، وفي المقابل تجد الشركات نفسها في مواجهة مع مستثمريها بما يتعلق في ضريبة الدخل التي يتم اقتطاعها قبل توزيع الأرباح على المساهمين، وبحيث يتم توزيع المتبقي من الدخل بعد احتساب الضريبة والفوائد، مما قد يحد من قدرة هذه

الشركات على توزيع الأرباح، وبالتالي أصبحت الضرائب تلعب دوراً أساسياً في اتخاذ قرار توزيع الأرباح على المساهمين في مختلف القطاعات سواء كانت مالية أو صناعية أو خدمية وخاصة أن نسب الضرائب المقطوعة من دخل هذه الشركات تختلف باختلاف القطاع التي تتبع له الشركة (Zagonel.et.al.,2018). يرى (حسين، 2008) أن مصالح المساهمين تتضارب نتيجة للاختلاف في التعامل مع توزيعات الأرباح والأرباح الرأسمالية بما يخص الضرائب المفروضة على الشركات، فإذا كانت الضريبة المفروضة على الأرباح مرتفعة فإن المستثمرون يحصلون على عوائد على الاستثمار منخفضة. ونظراً لما تمثله الضرائب من أهمية في تمويل خزينة الدولة للإنفاق على مشاريعها ونفقاتها، وما ينتج عنه من تأثير على توزيعات الأرباح على المساهمين. فقد جاءت هذه الدراسة للإجابة عن التساؤلات الرئيسية التالية:

1. ما هو أثر ضريبة الدخل على توزيعات الأرباح في الشركات المالية المدرجة في سوق

عمّان للأوراق المالية؟

2. ما هو أثر ضريبة الدخل على توزيعات الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في سوق

عمّان للأوراق المالية؟

3. ما هو أثر ضريبة الدخل على توزيعات الأرباح في الشركات الخدمية المدرجة في سوق

عمّان للأوراق المالية؟

1-3 فرضيات الدراسة

استناداً الى مشكلة الدراسة وأسئلتها تم صياغة الفرضيات الرئيسية التالية:

H01: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لضريبة الدخل على توزيعات الأرباح في الشركات المالية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية في ظل وجود حجم الشركة كمتغير ضابط.

H02: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لضريبة الدخل على توزيعات الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية في ظل وجود حجم الشركة كمتغير ضابط.

H03: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لضريبة الدخل على توزيعات الأرباح في الشركات الخدمية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية في ظل وجود حجم الشركة كمتغير ضابط.

1-4 أهداف الدراسة

سعت الباحثة من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الرئيسية الآتية:

- 1- معرفة أثر ضريبة الدخل على توزيعات الأرباح في الشركات المالية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية.
- 2- معرفة أثر ضريبة الدخل على توزيعات الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية.
- 3- معرفة أثر ضريبة الدخل على توزيعات الأرباح في الشركات الخدمية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية.

5-1 أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة من أهمية الموضوع الذي تعالجه، حيث أصبحت المحاسبة عن ضريبة الدخل وأثرها على توزيعات الأرباح من المواضيع التي تشغل حيزاً من تفكير المساهمين وإدارة الشركات في مختلف القطاعات ودائرة ضريبة الدخل والمبيعات.

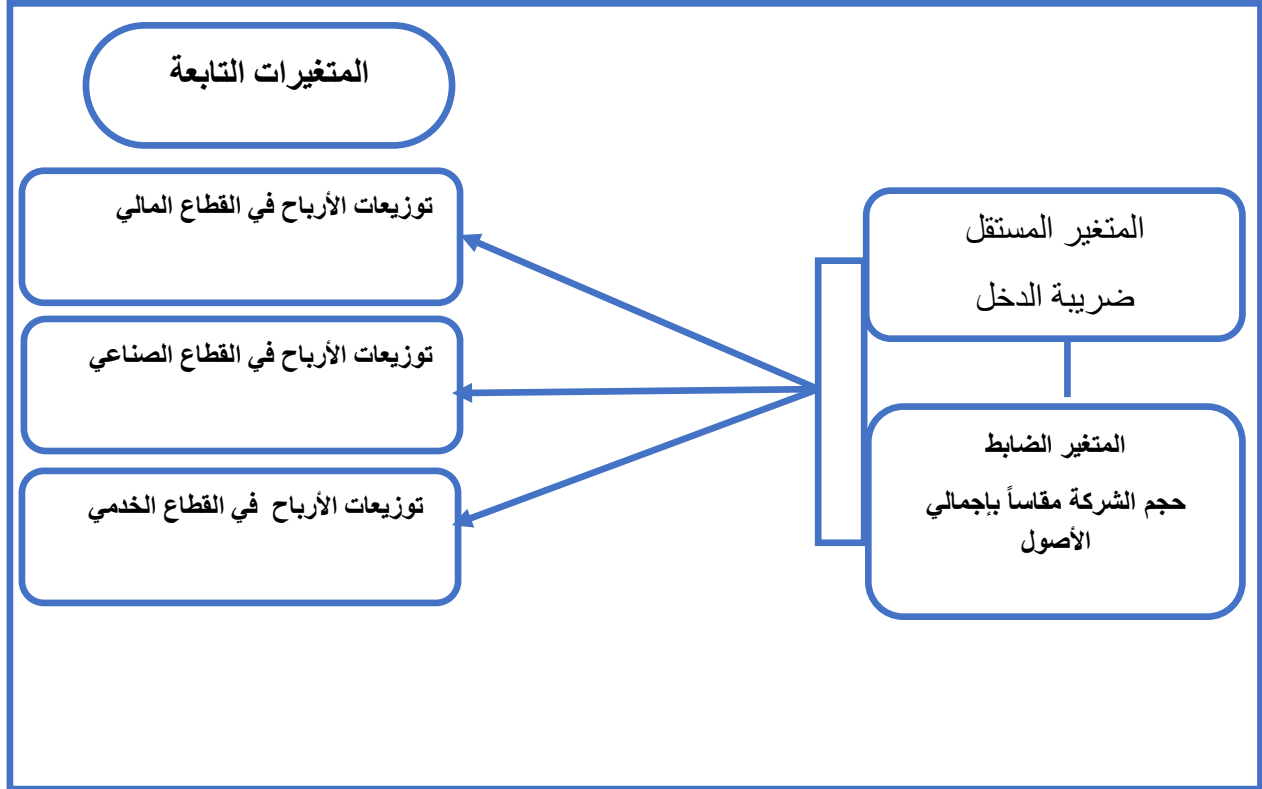
كما أن هذه الدراسة تناولت موضوع من مواضيع المحاسبة الضريبية وتأثيرها على القرارات والسياسات التي تتبعها الشركات ومنها توزيع الأرباح ، لذا فإنه من المفترض أن تساعد الجهات الرسمية والشركات المساهمة حول السياسات المتعلقة بالضريبة الدخل وبقرار توزيع الأرباح، الأمر الذي ينعكس على ثقة وقرارات المساهمين حول هذه الشركات، وما لذلك من أثر على الإقتصاد الأردني ونموه وقدرته على جذب الاستثمارات وتحقيق التنمية المستدامة.

ويمكن التعبير عن أهمية هذه الدراسة من خلال نقاط عديدة من أبرزها:

- مساعدة إدارة الشركات في معرفة أثر ضريبة الدخل على توزيعات الأرباح ، وبالتالي اتخاذ القرارات التي يكون لها دور وأثر في تعزيز سمعة الشركات وزيادة حصتها السوقية.
- مساعدة السلطات التشريعية الأردنية بتعديل وسن القوانين ومنها قانون ضريبة الدخل بما يتوافق من الواقع العملي للشركات الاردنية في مختلف القطاعات.
- مساعدة المساهمين الحاليين والمرتقبين في اتخاذ القرارات الاستثمارية بشفافية وعلى ضوء المعطيات والقوانين التي تتعامل معها الشركات المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية في مختلف القطاعات الاستثمارية.
- مساعدة الباحثين والدارسين المستقبليين الوقوف على نتائج هذه الدراسة وإجراء دراسات مستقبلية في مجالات ضريبية وغير ضريبية جديدة وبمتغيرات جديدة.

6-1 أنموذج الدراسة

في ضوء فرضيات الدراسة فإن أنموذج الدراسة يمكن توضيحه في الشكل رقم (1-1):



الشكل رقم (1-1)

الشكل من إعداد الباحثة

7-1 حدود الدراسة

الحدود الزمنية: تتحدد نتائج الدراسة للفترة الواقعة بين (2014-2018)، وهي الفترة المرتبطة في بدأ سريان قانون ضريبة الدخل رقم (34) لسنة 2014 والقانون المعدل لضريبة الدخل رقم (38) لعام 2018.

الحدود المكانية: اقتصر الدراسة على الشركات المساهمة المالية والصناعية والخدمية العاملة في الأردن والمدرجة في سوق عمان للأوراق المالية.

8-1 محددات الدراسة

تتمثل المحددات التي واجهتها الدراسة فيما يلي:

- 1- قلة الايضاحات المتعلقة ببعض بنود القوائم المالية المستخدمة في الدراسة.
- 2- الفترة الزمنية التي اقتصرت الدراسة عليها (5) سنوات والواقعة ما بين (2014-2018).
- 3- قلة الأبحاث والدراسات التي تناولت موضوع ضريبة الدخل وأثرها على توزيعات الأرباح - على حد علم الباحثة- وخاصة المطبقة على الشركات المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية في مختلف القطاعات الاستثمارية، مما حد من قدرة الباحثة على مقارنة النتائج التي تم التوصل إليها مع النتائج المرادفة لها في نفس البيئة الاستثمارية.

9-1 مصطلحات الدراسة

ضريبة الدخل: ضريبة يتم فرضها بشكل مباشر على الأشخاص الطبيعيين والمؤسسات الذين يمارسون المهن ونشاطات العمل المختلفة، مثل قطاع الخدمات والتجارة وتكنولوجيا المعلومات والمهن والحرف وغيرها من الأعمال، وتعتبر التزام مادي يؤديه المكلف للضريبة لتوزيع الأعباء العامة السنوية سواء كانت أفراد أو شركات كل حسب دخله الصافي وذلك من خلال الشرائح الضريبية التي يتبع لها المكلف (أبو نصار، 2018).

توزيعات الأرباح: هي عملية توزيع جزء من أرباح الشركة على فئة من مساهميها على النحو الذي يحدده مجلس إدارة الشركة، وتتبع عملية الإعلان عن توزيع الأرباح زيادة أو نقصان نسبياً في سعر سهم الشركة، وتعتبر السياسة التي تتبناها الشركة واحدة من القرارات التمويلية التي تؤثر على سعر السهم في السوق المالي (Neonv and Juelsurd, 2020).

الشركات المساهمة: هي الشركات التي تتألف من عدد من المؤسسين لا يقل عن اثنين يكتبون فيها بأسهم قابلة للإدراج في أسواق الأوراق المالية وتتيح لهم التداول والتحويل بحيث يمكن

للمساهمين نقل أسهمهم إلى الآخرين دون أي تأثير على استمرارية الشركة (قانون الشركات الأردني المعدل (34) مادة رقم (90) لسنة 2017).

سوق عمان للأوراق المالية: هي مؤسسة مستقلة لا تهدف إلى الربح ومصرح لها بمزاولة العمل كسوق منظم لتداول الأوراق المالية في المملكة، وتهدف البورصة إلى ممارسة جميع أعمال أسواق الأوراق المالية والسلع والمشتقات المالية وتشغيلها وإدارتها وتطويرها داخل المملكة وخارجها، كما أنها توفر المناخ الملائم لضمان تفاعل حقيقي للعرض والطلب على الأوراق المالية والمتداولة وفق أسس التداول السليم والشفاف والعادل (موقع بورصة عمان، 2020).

الفصل الثاني

الأدب النظري والدراسات السابقة

2-1 تمهيد

2-2 مفهوم الضريبة

2-3 خصائص الضريبة

2-4 المبادئ العامة للضريبة

2-5 أنواع الضرائب

2-6 ضريبة الدخل

2-7 التطور التاريخي لقانون ضريبة الدخل في الاردن

2-8 خصائص ضريبة الدخل في الأردن

2-9 أهمية ضريبة الدخل

2-10 شرائح ضريبة الدخل في القانون الاردني

2-11 مصادر الدخل الخاضع للضريبة والاعفاءات

2-12 الفرق بين الربح المحاسبي والربح الضريبي

2-13 مفهوم سياسة توزيع الأرباح

2-14 العوامل المؤثرة على سياسة توزيع الأرباح

2-15 عناصر سياسة توزيع الأرباح

2-16 نظريات توزيع الأرباح

2-17 اجراءات توزيع الأرباح

2-18 سياسة توزيع الأرباح في الأردن

2-19 الدراسات السابقة

2-19-1 الدراسات باللغة العربية

2-19-2 الدراسات باللغة الأجنبية

2-20 ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة

الفصل الثاني (الأدب النظري والدراسات السابقة)

1-2 تمهيد

تعتبر الضريبة في العصر الحديث أهم مورد من الموارد المالية للدولة، نظراً للدور الذي تلعبه في تمويل الخزينة العامة للدولة. وتأثيرها لا يقتصر على تزويد الخزينة العامة بالموارد المالية، بل يتعدى ذلك ليصبح أداة فعالة في تنفيذ السياسات الإقتصادية وتحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية للدولة.

وسيتيم في هذا الفصل التطرق إلى الأدب المحاسبي والنظري المتعلق في الضرائب ومفهومها وخصائصها وأنواعها والتطور التاريخي لقوانين ضريبة الدخل الأردنية، ومفهوم سياسة توزيع الأرباح والخسائر وأنواعها وعناصرها ونظرياتها، بالإضافة إلى التطرق إلى الشركات المساهمة العامة الأردنية وأنواعها، والدراسات السابقة المرتبطة في الموضوع الدراسة، وسيختم الفصل بما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة.

2-2 مفهوم الضريبة

للضريبة مفاهيم متعددة تختلف باختلاف القطاعات الإقتصادية من أبرزها: عرفت ناشد (2003) الضريبة بأنها فريضة مالية يدفعها الفرد جبراً إلى الدولة أو إحدى الهيئات العامة المحلية بصورة نهائية، مساهمة منه في التكاليف والأعباء العامة دون أن تعود عليه بنفع خاص. كما يمكن تعريفها بأنها مبالغ مالية تفرضها الحكومات من أجل الحصول على الدعم المالي للخدمات التي تقدمها الدولة (أبو حشيش، 2004). والضريبة هي اقتطاع نقدي إجباري لصالح السلطات بصفة نهائية ومن دون مقابل مباشر محدد وذلك بهدف ضمان تمويل الأعباء العامة للدول (قدري، 2011). ويمكن تعريفها بأنها مبلغ نقدي تفرضه الدولة أو إحدى الهيئات

المحلية فيها جبراً ويتم تحصيله من المكلف بشكل نهائي بحيث يكون دون مقابل وذلك وفق قانون أو تشريع محدد، ويكون الهدف من فرض الضريبة المساهمة في تغطية نفقات الدولة المختلفة وتحقيق الأهداف الاقتصادية التي تسعى الدولة للوصول إليها. (أبو نصار، 2018)

وعرف كلاً من (Juhand,et.al (2019 الضريبة بأنها مساهمة إلزامية للدولة مستحقة على الأفراد أو الشركات بموجب القانون، من غير أن يحصل الفرد على تعويض مباشر، وتفرضها الدولة على الأفراد والشركات لتغطية احتياجاتها ولتضمن مستوى معيشة كريم لأفرادها كما يعتبر دفع الضرائب هو تجسيد لأوامر الدولة، حيث أنها تعتبر حق على المواطنين للمشاركة في تمويل الدولة والمساعدة في التنمية الوطنية. بالاعتماد على المفاهيم السابقة للضريبة، تلخص الباحثة تعريف الضريبة بأنها اقتطاع مالي إجباري محدد مسبقاً وفق قانون الضريبة يفرض على أشخاص طبيعيين واعتباريين وبدون مقابل لتحقيق منافع تسعى الدولة الى تحقيقها، أو لتغطية النفقات العامة.

2-3 خصائص الضريبة

من خلال الرجوع إلى مفاهيم الضريبة فإن الضرائب تتكون من مجموعة من الخصائص والعناصر الأساسية ويمكن تلخيصها كالتالي:

1. تعتبر الضرائب واجب الزامي أو فرض إجباري عن طريق الدولة والأشخاص والأفراد المكونين للمجتمع حيث أن المكلف لا يمتلك الخيار بعدم دفع الضريبة بل على العكس فهو مجبر على دفعها بغض النظر عن رغبته في الدفع، وعندما يتهرب الفرد من دفع الضرائب فإنه يقع تحت طائلة المسؤولية (مشكور، والباج، والكرماوي، 2014).

2. تتمثل الضرائب بأنها مال نقدي واجب السداد حيث أنه لا يجوز دفعها بمقابل عيني (العلي، 2007).

3. تدفع الضرائب بدون مقابل مباشر أو منفعة خاصة من مؤديها إنما هي مساهمة في تغطية نفقات الدولة، حيث أن الدولة تقوم بتقديم الخدمات العامة لمواطنيها كخدمات الدفاع والصحة والعديد من الخدمات التي تعود بالنفع العام على المجتمع ككل (أبو نصار والمشاعلة والشهوات، 2010).

4. يتم فرضها وفقاً لتشريعات قانونية مقررّة أي أنها تفرض بنص قانوني (الرفاعي، 2017).

5. تستخدم الضريبة لتمكن الدولة من تحقيق أهدافها على النحو التالي (Al-Nimat, 2013):

- وظيفة مالية: حيث أن الضريبة من الطرق الهامة التي تحصل الدولة من خلالها على الموارد المالية اللازمة للإنفاق العام.
- وظيفة اقتصادية: تعتبر الضريبة من أهم الوسائل التي تساعد الدولة على الوفاء بسياساتها وتحقيق التنمية الاقتصادية المستهدفة وتشجيع الإدخار وجذب الاستثمار وتقليل التضخم والقضاء على البطالة.
- وظيفة اجتماعية: تعدها الدولة من أهم الآليات التي تستخدمها الدولة لتحقيق التكافل الاجتماعي والتضامن بين أفراد المجتمع وبحيث تفرض على الأغنياء لمصلحة الفقراء، مما يساعد على تحقيق لاستقرار وتعزيز العدالة الاجتماعية وعدالة توزيع الثروات بين أفراد المجتمع.

4-2 المبادئ العامة للضريبة

يقصد بالمبادئ العامة للضرائب تلك المبادئ التي تحكم الضريبة وبأنها مجموعة من الأسس والقواعد التي ينبغي على المشرع مراعاتها عند وضع قوانين النظام الضريبي للدولة ويمكن تلخيص هذه القواعد والمبادئ كما يلي (أبو نصار، 2018):

1. العدالة والمساواة: ويقصد بها أن جميع المكلفين الخاضعين للضريبة التي تحددها الدولة يساهمون في نفقات الحكومة قدر ما يمكن مع مراعاة قدراتهم المالية.
2. مبدأ اليقين: حيث أن الضريبة تكون واضحة بالنسبة للمكلف وكذلك حسب توقيت دفعها ومقدارها وكل ما يتعلق بأحكامها وأجراءاتها.
3. مبدأ الملائمة: ويقضي هذا المبدأ أن يكون للضريبة موعد محدد للدفع، وأن تكون الإجراءات بالقدر الذي يتلاءم مع ظروف المكلفين.
4. مبدأ الإقتصاد بالتحصيل: وبمعنى أن تكون المنافع المتعلقة في تحصيلها أكبر من النفقات المترتبة على تحصيلها.

5-2 أنواع الضرائب

يواجه المشرع عدة خيارات فيما يتعلق بتطبيقات وأنواع الضرائب التي يمكن فرضها والأهداف والآثار المتوقعة الحصول عليها وغير ذلك من العوامل، وقد تم تقسيم الضرائب إلى نوعين رئيسيين هما الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة (أبو نصار، 2018):

1. **الضرائب المباشرة:** هي الضرائب التي لا يستطيع المكلف نقل عبئها إلى شخص آخر حيث يتعين عليه تحميل ضريبة الدخل على الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين دون استطاعتهم تحميل عبئها لغيرهم، وكأمثلة على الضرائب

المباشرة الضريبة على رأس المال، الضرائب على الثروة، والضريبة على الدخل والضريبة على الميراث.

- الضرائب على رأس المال: هي الضريبة التي يكون رأس المال هو الوعاء الضريبي لها، حيث أنها تشمل جميع الممتلكات التي تحقق قيمة في لحظة زمنية محددة مثل (الأصول غير المتداولة، والأسهم والسندات).

- الضرائب على الثروة: هي الضريبة التي تفرض على الثروة أو على بعض عناصرها وتمتاز بانخفاض قيمتها.

- الضريبة على الدخل: وهي الضريبة المقتطعة من الدخل الذي يحققه الشخص الطبيعي أو الاعتباري.

- الضرائب على الميراث: ويقصد بها بأنها الضريبة التي تفرض على الممتلكات عند وفاة أصحابها وقد تفرض إما على الممتلكات كافة أو على نصيب الوريث.

وترى الباحثة ان أهم ما يميز الضرائب المباشرة اعتمادها على مفهوم القدرة التكليفية للشخص، كما أن حصيلتها ثابتة نظراً لثبات الوعاء الضريبي الذي تفرض عليه، وأيضاً تحقيقها لمبدأ العدالة حيث أنها تراعي النواحي الشخصية من تقرير إعفاءات معينة حسب ظروف المكلفين. ومن جانب آخر فإن من عيوب الضريبة المباشرة أنها تتطلب من إدارة الضريبة تطبيقها على قدر كبير من الكفاءة والفعالية للحد من ظاهرة التهرب الضريبي، كما أنها تستلزم وجود فترة زمنية بين تاريخ التحصيل الضريبة المستحقة بحيث يتم تحديدها بدقة وبما يزيد من مقدار التدفقات النقدية إلى خزانة الدولة (نور، عدس، وشريف، 2008).

2. **الضرائب غير المباشرة:** ويقصد بها تلك الضرائب التي يمكن للمكلف نقل عبئها

من شخص إلى آخر ومن الأمثلة عليها ضريبة المبيعات، حيث يمكن تحديد هذه

الضريبة عند تحديد أسعار المنتجات أو الخدمات. ويتميز هذا النوع من الضرائب أنها لا تتطلب إجراءات معقدة للفحص أو الربط وإنما يتم تحصيلها بشكل ضمني عند بيع السلع أو الخدمات، أو حتى عند استيراد بعض البضائع أو تصديرها. وتعتبر الضرائب على التداول والإنفاق والضرائب الجمركية والضرائب على التداول جميعاً من الضرائب غير المباشرة. ويمكن تلخيص هذه الأنواع كالتالي (الحاج، 2015):

- الضرائب على التداول والإنفاق: هي الضريبة التي تفرض على السلع والخدمات وتتضمن الضرائب على الإستهلاك.
 - الضرائب على التداول: هي الضرائب المفروضة على الممتلكات العينية عند تداول العقارات أي عند انتقال ملكيتها بين الأفراد والمؤسسات.
 - الضرائب الجمركية: هي الضرائب التي تفرض على البضائع سواء تم استيرادها أو تصديرها والبضائع التي تمر عبر حدود المملكة.
- وترى الباحثة أن أهم ما يميز الضرائب غير المباشرة أن المكلف لا يشعر بعبئها مباشرة، حيث أنها تضم ضمن الأسعار التي يقوم بدفعها عند شراء السلع أو الخدمات، وعلى الرغم من أنها ذات أهمية وميزة كمورد لخزينة الدولة إلا أن تلك الضريبة لا تراعي الظروف المادية للمكلفين، حيث أنها لا تأخذ بعين الاعتبار دخول المكلفين والفروق الإقتصادية لهم، وبالتالي فإنها تخالف قاعدة عدالة الضريبة.

2-6 ضريبة الدخل

تعرف ضريبة الدخل بأنها ضريبة تفرض بموجب أحكام القانون وتترتب على كل شخص ملزم بدفعها أو اقتطاعها أو توريدها وتفرض على الدخل المتحقق من الوظيفة أو من النشاط التجاري أو

الصناعي أو المهني أو الخدمي أو الحرفي الذي يمارسه شخص يقصد تحقيق ربح أو مكاسب أو أي دخل آخر متحقق داخل المملكة وبعض الدخول المتحققة خارج المملكة وفق شروط نص عليها القانون المؤقت لضريبة الدخل رقم (38) (بني أرشيد، 2020).

ويمكن تعريف ضريبة الدخل بأنها ضريبة يتم فرضها بشكل مباشر على الأشخاص والشركات والمؤسسات الذين يمارسون المهن ونشاطات العمل المختلفة وغيرها من الأشخاص الذين يزيد دخلهم عن مقدار معين في السنة التي تحقق بها، حيث تقوم الحكومة باقتطاع جزء من الأرباح سواءاً للشركات أو المؤسسات والأفراد وإذا زادت حصة هذه الأرباح عن مبلغ معين يتم تحديده من قبلهم، وذلك من خلال التزام مادي يؤديه المكلف لتوزيع الأعباء السنوية كل حسب دخلة الصافي (Sequires, 2016).

2.7 التطور التاريخي لقانون ضريبة الدخل في الأردن

يقوم النظام الأردني على نوعين من الضرائب هما الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة، حيث أن النظام الاقتصادي الأردني يتصف بمحدودية الموارد، كما أنه الموازنة العامة تعاني من عجز في هيكلها والذي يجعل من توفير التمويل اللازم لتلبية متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية عملية بالغة الصعوبة، وبالتالي لا بد من الإعتماد على الضرائب والرسوم إعتماًداً كبيراً لتغطية الإنفاق الحكومي، وبذلك كان لا بد من إصدار أطر تشريعية تحكم وتنظم عملية تحصيل الضرائب من المكلفين الطبيعيين والاعتباريين، إذ أنه يمكن الإشارة إلى أن التطور التاريخي للتشريع الضريبي في الأردن منذ نشأته وحتى اليوم مر بأكثر من 10 إصدارات لقوانين ضريبة الدخل، ما بين قوانين ضريبة الدخل الدائمة والمؤقتة (تقرير المجلس الأعلى الإقتصادي والاجتماعي الأردني، 2016).

يعود تاريخ ضريبة الدخل في الأردن إلى العهد العثماني حيث أنه كان أول نظام ضريبي في الأردن يستمد أصوله من العهد العثماني، حيث تم إصدار أول قانون لضريبة الدخل في الأول من نيسان سنة 1933م، وكان الهدف من هذا القانون إخضاع دخول المكلفين اللذين يحققون دخلاً من القطاع العام (الرفاعي، 2005)، ثم أجري تعديلان على هذا القانون حيث كان التعديل الأول في عام 1935م وبهذا القانون تم إعفاء المكلفين بحدود شرق الأردن من الضريبة. أما التعديل الثاني فقد حدث في عام 1936م وبهذا القانون تم إخضاع رواتب المتقاعدين اللذين يتقاضون راتباً من حكومة شرق الأردن للضريبة (أبو حشيش، 2010). كما صدر قانون ضريبي جديد في عام 1945م ليفرض على الدخول المتأتية من أي حرفة أو صفقة تجارية تمارس داخل المملكة. وبالتالي زادت عدد شرائح الضريبة لتصل إلى ثمانى شرائح حيث تبدأ نسبة الشريحة الأولى ب 3% وتتصاعد إلى أن تصل إلى نسبة 20%، وبهذا القانون تم تنظيم أسس الاعتراض على الضريبة وإجراءات التحصيل والعقوبات المترتبة على عدم دفع الضريبة (الخليل والطراونة، 2019). وبعد ذلك صدر القانون رقم (50) لسنة 1951 والذي يعتبر القانون الموحد للضريبة، والذي تم بموجبه إنشاء دائرة خاصة تسمى دائرة ضريبة الدخل وتم العمل بهذا القانون إلى أن صدر قانون ضريبة الدخل لسنة 1954 والذي تم بموجبه إجراء تحديث على مجموعة من الإعفاءات الشخصية وبه تم زيادة نسبة التصاعد في معدلات الضريبة (أبو حشيش، 2010). كما صدر قانون ضريبة الدخل رقم (25) لسنة 1964م الذي زاد شمولية شرائح المكلفين الخاضعة للضريبة وزاد من نسبة التصاعد في معدلات الضريبة. وخلال هذا القانون شكلت محكمة استئناف الضريبة التي من مهامها الفصل بين النزاعات الضريبة (الرفاعي، 2005). وفي عام 1982م صدر القانون المؤقت رقم (34) لسنة 1982م الذي بدوره أعطى الحق للمكلفين الأفراد والمكلفين الاعتباريين بالتقدير الذاتي

لدخولهم، كما أنه تم توسيع قاعدة الإعفاءات الشخصية (الرفاعي، 2012). وفي عام 1985م حدث تعديل آخر لقانون ضريبة الدخل فصدر قانون رقم (57) لضريبة الدخل، الذي استطاع بدوره توسيع نطاق الضريبة والشرائح الخاضعة لها ونتيجة لعملية الإصلاح الإقتصادي الذي شهده الأردن منذ العام 1988م، فقد أجريت إصلاحات على النظام الضريبي وهدفت هذه الإصلاحات إلى إعادة التخفيف من العبء الضريبي على المكلفين كما تم إعادة النظر بإجراءات تحصيل الضريبة للتسهيل على المكلفين، كما اهتمت بالنظم الضريبية التي تساعد على جذب الاستثمارات وتعزيز النمو الإقتصادي (تقرير المجلس الأعلى الإقتصادي والاجتماعي الأردني، 2016). وتم إصدار قانون ضريبة الدخل للعام 2001م ليصبح ساري المفعول به بداية العام 2002م وبهذا القانون خُفّضت عدد شرائح المكلفين الأفراد من (6) شرائح إلى (4) شرائح، كما تم تخفيض نسبة الضريبة في حدها الأعلى من 30% إلى 25%، مع إبقاء معدلات الضرائب المفروضة على البنوك والمؤسسات المالية عند 35%، وبهذا القانون تم إلغاء الضرائب على أرباح الأسهم والتي كانت تبلغ 10% (أبو حشيش، 2004).

وفي عام 2009م تم اصدار قانون ضريبة الدخل رقم (28) الذي منح الشخص الطبيعي المقيم إعفاءات مقدارها (12 ألف دينار) للمكلف و(12 ألف دينار) للمعاليين، فأصبح إجمالي الإعفاءات العائلية ما يساوي 24 ألف دينار مع بداية العام 2001 (الرفاعي، 2005). كما أنه في عام 2014م صدر قانون رقم (34) والذي يمكن اعتباره القانون الرئيسي لضريبة الدخل في المملكة الأردنية الهاشمية، وفيه تم إعادة النظر بالشرائح الضريبية المفروضة على دخول الأشخاص الطبيعيين والإعتباريين كما تم به إعادة تصاعدية الضريبة، حيث أن عدد الشرائح الخاضعة للضريبة للشخص الطبيعي ثلاث شرائح وهي تبدأ من (7%) عن كل دينار بعد 10 آلاف الأولى ثم (14%) عن كل دينار بعد 10 آلاف الثانية ثم (20%) عن كل

دينار مما تلاها. كما وضع الشرائح الضريبية التي يخضع لها دخول المكلفين الاعتبارين وهي تبدأ من (14%) للقطاع الصناعي و(20%) عن كل دينار من دخول الأشخاص الاعتباريين بإستثناء شركات القطاع الصناعي وشركات الاتصالات والبنوك، كما حدد الشريحة التي يخضع لها كلاً من شركات الاتصالات الأساسية وشركات توزيع الكهرباء وشركات تعدين المواد الأساسية وشركات التأمين حيث خضعت لشريحة تبلغ (24%) عن كل دينار متأتي من إحدى هذه الأنشطة، كما حدد الشريحة التي تتبع لها البنوك الأردنية بنسبة (35%) (قانون ضريبة الدخل رقم (34) لسنة 2014م). وفي عام 2018م صدر القانون المؤقت لضريبة الدخل رقم (38)، والذي يسري العمل به إلى الآن. والذي جاء به تعديل على بعض البنود في القانون السابق لضريبة الدخل رقم (34) لسنة 2014 حيث شمل على تعديل بنود المواد رقم (3) والمادة رقم (4)، حيث جرى بهذا القانون تعديلاً على بعض الإعفاءات لم ترد في القانون السابق مثل إعفاء الأرباح الرأسمالية من دخل المملكة بإستثناء الأرباح المتحققة على الأصول الخاضعة لأحكام الاستهلاك الواردة في هذا القانون وأرباح بيع الحصص على الشخص الاعتباري وأرباح شركات مؤسسات تكنولوجيا المعلومات بعد انتهاء المدة المحددة كما جاء فيه تعديل على الشرائح التي تخضع للضريبة (قانون ضريبة الدخل المؤقت رقم (38) المادة 3 لعام 2018).

8-2 خصائص ضريبة الدخل في الأردن

تتمتع ضريبة الدخل بخصائص عديدة يمكن تلخيصها في أبرز النقاط التالية (بني أرشيد،

:2020)

1. شخصية الضريبة

تعد ضريبة الدخل في الأردن ضريبة شخصية حيث أنها ت على دخل الشخص المكلف سواء كان طبيعياً أو اعتبارياً ولا يتعدى أثرها غيره من المكلفين الآخرين، فيمنح كل مكلف الإعفاءات الخاصة به التي أقرها المشرع حسب أحوال المكلف وظروفه.

2. سنوية الضريبة

تعتبر ضريبة الدخل في الأردن من الضرائب على الإيرادات المتحققة عن سنة ميلادية كاملة. وعند الرجوع إلى قانون ضريبة الدخل نجد أن المشرع يفرض الضريبة على الدخل الخاضع للضريبة الذي جناه أي شخص أو تأتي له عند نهاية السنة الميلادية (قانون ضريبة الدخل المؤقت رقم (38) المادة (13)، 2018). وقد سمح القانون للمكلف الذي تتوافق سنته المالية مع سنته الميلادية أن تستوفي الضريبة عن دخله الخاضع للضريبة وفق سنته المالية وشريطة إثبات ذلك. ويرى كلاً من الخطيب وطافش (2008) أن المشرع الضريبي الأردني يأخذ بعين الاعتبار الأعراف المحاسبية في إعداد الحسابات الختامية والميزانية العمومية بشكل دوري كل اثنتي عشر شهراً.

3. اقليمية ومكان الضريبة

وتعني التبعية الاقتصادية على الدخل الخاضع للضريبة حيث أن المعيار الضريبي هو المنطقة الجغرافية ومكان تحقق الدخل، أي أن الدخل لابد بأن يتحقق داخل الأردن بغض النظر عن تبعية السياسية (الجنسية) (Al-Nimat, 2013).

4. تصاعدية الضريبة

فرض المشرع الأردني ضريبة تصاعدية على دخول الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين وذلك تحقيقاً للعدالة بينهم مراعيًا الظروف الاقتصادية والاجتماعية للمكلفين (بني أرشيد، 2020).

5. النظام الضريبي الموحد

يقصد بالنظام الضريبي الموحد أن تفترض ضريبة واحدة على مجموع مصادر دخل المكلف، ويتميز هذا الأسلوب بإعطاء صورة واضحة عن مصادر دخل المكلف، مما يساعد على توفير الوقت والجهد ونفقات التحصيل مقارنة مع لو تم احتساب الضريبة على كل مصدر دخل منفرد، لذلك يعتبر هذا الأسلوب أكثر ملاءمة للمكلف والأجهزة الضريبية (بني أرشيد، 2020).

9-2 أهمية ضريبة الدخل

تعتبر ضريبة الدخل من الضرائب الهامة في كثير من الأنظمة الحديثة وذلك لأنها وسيلة فعالة في معرفة المستوى الإقتصادي للأفراد، وتكمن أهميتها بأنها (الرفاعي، 2017):

1- تعتبر ضريبة الدخل من المصادر التمويل المهمة للدولة حيث أنها لها تأثير في زيادة إيرادات الخزينة.

2- تعتبر من الأدوات التي تؤثر بها الدولة على اقتصادها، من خلال تشجيع بعض النشاطات الإنتاجية فتقوم الدولة بإعفاء قطاع معين من الضريبة إما بشكل دائم أو بشكل جزئي، فتشجع بعض القطاعات الإقتصادية على الاستثمار وتطوير المشاريع الاقتصادية.

3- تساعد في الإنفاق على المشاريع التنموية للدولة، وتعتبر ضريبة الدخل مهمة لخدمة الأهداف التنموية حيث أنها تعتبر بنداً مهمة من بنود الإيرادات العامة في موازنة الدولة وتستخدمها في الإنفاق على المشاريع التنموية التي تخطط إليها (حمدالله، 2005).

10-2 شرائح ضريبة الدخل في القانون الأردني

خضعت ضريبة الدخل والأرباح في الأردن إلى تطورات عديدة منها ما تم في عام 2002، حيث قامت الحكومة الأردنية بتخفيض عدد الشرائح الخاضعة للضريبة من ست شرائح إلى أربع شرائح، وكما قامت بتخفيض نسبة الضريبة من 30% إلى 25% على الأفراد مع إبقائها على البنوك والمؤسسات المالية عند نسبة 35% كما قامت بإلغاء الضرائب على أرباح الأسهم. وفي عام 2014 قامت دائرة ضريبة الدخل والمبيعات بتخفيض عدد الشرائح على الأفراد من أربعة شرائح إلى ثلاثة شرائح تصاعدية (7%، 14%، 20%). وفي آخر تحديث لقانون ضريبة الدخل المعدل رقم (38) المادة (8 أ) لعام 2018 فقد أصبحت شرائح ضريبة الدخل على النحو التالي:

أ- "تستوفي الضريبة للشخص الطبيعي من الدخل الخاضع للضريبة وفقاً للنسب التالية كما يلي:"

1. (5%) عن كل دينار من خمسة آلاف دينار الأولى.
2. (10%) عن كل دينار من خمسة آلاف دينار التالية.
3. (15%) عن كل دينار من خمسة آلاف التالية.
4. (20%) عن كل دينار من خمسة آلاف التالية.
5. (25%) عن كل دينار مما تلاها ولغاية مليون دينار.
6. (30%) عن كل دينار من الدخل الخاضع للضريبة للمكلف الذي يزيد عن مليون دينار.

ب- "تستوفي الضريبة للشخص الاعتباري من الدخل الخاضع للضريبة وفقاً للنسب التالية كما

يلي" (قانون ضريبة الدخل المادة 8(ب) لسنة 2018 م):

1. (20%) لجميع الاشخاص الاعتباريين باستثناء ماورد في البندين (2) و(3)
2. (24%) عن كل دينار لشركات الاتصالات الاساسية وشركات التأمين وشركات إعادة التأمين وشركات الوساطة المالية والشركات المالية والأشخاص الاعتباريين اللذين يمارسون أنشطة التأجير التمويلي.
3. (35%) عن كل دينار للبنوك.

11-2 مصادر الدخل الخاضع للضريبة والاعفاءات

حدد قانون ضريبة الدخل الأردني مصادر الدخل الخاضع للضريبة في المادة رقم(3) من قانون ضريبة الدخل رقم (34) عام 2014 وتعديلاته في القانون المعدل رقم(38) لسنة 2018 كالتالي:

أ- يخضع للضريبة أي دخل يتأتى في المملكة لأي شخص أو يجنيه منها بغض النظر عن مكان الوفاء بما في ذلك الدخول التالية:

- 1- الدخل المتأتي من نشاط الأعمال.
- 2- الفوائد والعمولات والخصميات وفروقات العملة وأرباح الودائع والأرباح المتأتية من البنوك وغيرها من الأشخاص الاعتبارية المقيمة.
- 3- الأتاوات.
- 4- الدخل من بيع البضائع.
- 5- الدخل من بيع أو تأجير منقولات واقعة في المملكة.

- 6- الدخل من تأجير عقارات واقعة في المملكة والدخل من الخلو والمفتاحية.
- 7- الدخل من بيع أو تأجير الأصول المعنوية الموجودة في المملكة بما في ذلك الشهرة.
- 8- الدخل من أقساط التأمين المستحقة بموجب اتفاقات التأمين وإعادة التأمين للأخطار داخل المملكة.
- 9- الدخل من خدمات الاتصالات بجميع صورها بما في ذلك الاتصالات الدولية.
- 10- الدخل من النقل داخل المملكة وبين المملكة وأي دولة أخرى.
- 11- الدخل الناجم عن إعادة التصدير.
- 12- بدل الخدمة الذي يجنيه الشخص غير المقيم من المملكة والناشئ عن خدمة قدمها لأي شخص إذا تمت مزاولة العمل أو النشاط المتعلق بذلك البديل في المملكة أو إذا تم استخدام مخرجات هذه الخدمة داخلها.
- 13- الدخل من أرباح الجوائز واليانصيب إذا زاد مقدار أو قيمة كل منها على ألف دينار سواء كانت نقدية أو عينية.
- 14- الدخل الناجم عن أي عقد في المملكة كأرباح الوكالات التجارية وما ماثلها سواء كان مصدره داخل المملكة أو خارجها.
- 15- أي دخل آخر لم يتم إعفاؤه بمقتضى أحكام هذا القانون.
- ب- لغايات هذا القانون يتم احتساب قيمة الدخل العيني حسب سعر السوق في تاريخ الاستحقاق لذلك الدخل.

ج - يخضع للضريبة:

1- الدخل الصافي الذي يتحقق للشخص المقيم من أي مصدر خارج المملكة شريطة أن يكون قد نشأ عن أموال أو ودائع من المملكة.

2- مجموع الدخول الصافية التي يحققها فرع الشركة الأردنية العاملة خارج المملكة والمعلن في بياناتها المالية الختامية المصادق عليها من محاسب قانوني خارجي.

3- يعتبر الدخل الصافي المشار إليه في البندين (1) و (2) من هذه الفقرة دخلاً خاضعاً للضريبة وتقرض الضريبة عليه بنسبة (10%) ولا يجوز السماح بتتزيل أي مبلغ أو جزء منه لأي سبب من الأسباب.

د- يخضع للضريبة الدخل الناجم عن التجارة الإلكترونية للسلع والخدمات .

وقد قام المشرع بمنح بعض الاعفاءات على المكلفين الطبيعيين والاعتباريين حسب هذا

القانون رقم (38) لعام 2018 في المادة (4) كالتالي:

1- مخصصات جلالة الملك.

2- دخل المؤسسات الرسمية العامة والمؤسسات العامة والبلديات من داخل المملكة باستثناء دخلها من بدلات الإيجار والخلو والمفتاحية وريح أي نشاط استثماري أو فائض الإيراد السنوي الذي يقرر مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير إخضاعه للضريبة.

3- أرباح الشركة الأجنبية غير العاملة في المملكة مثل شركة المقر ومكتب التمثيل الواردة إليها عن أعمالها في الخارج.

4- دخل الأوقاف الخيرية ودخل مؤسسة تنمية أموال الأيتام.

5- الأرباح الرأسمالية المتحققة من داخل المملكة باستثناء الأرباح المتحققة على الأصول الخاضعة لأحكام الاستهلاك الواردة في هذا القانون وأرباح بيع الحصص على الشخص الاعتباري وأرباح شركات ومؤسسات تكنولوجيا المعلومات بعد انتهاء المدة المحددة في البند (7) من هذه الفقرة.

6- الدخل المتأتي لشركات رأس المال المغامر المعرفة والمسجلة وفق قانون الشركات.

7- الأرباح الرأسمالية الناشئة عن بيع أسهم أو حصص شركات ومؤسسات تكنولوجيا المعلومات التي تتولى إنشاء المعلومات ومعالجتها وتخزينها باستخدام وسائل الكترونية وبرمجياتها وذلك لأول مرة لمدة لا تتجاوز خمس عشرة سنة من تاريخ تسجيلها أو من تاريخ نفاذ أحكام هذا القانون المعدل أيهما أسبق ويتم تمديدتها لأي مدة أخرى بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير وتحدد أحكام وشروط الإعفاء بموجب نظام يصدر لهذه الغاية.

8- أرباح الحصص والأسهم التي توزعها كل من الشركات ذات المسؤولية المحدودة وشركات التوصية البسيطة وشركات التضامن والشركات المساهمة العامة والخاصة المقيمة في المملكة باستثناء التوزيعات المتأتية للبنوك وشركات الاتصالات الأساسية وشركات تعدين المواد الأساسية وشركات التأمين وشركات إعادة التأمين وشركات الوساطة المالية والشركات المالية والأشخاص الاعتباريين الذين يمارسون أنشطة التأجير التمويلي.

9- الدخل الذي يحققه المستثمر غير الأردني المقيم من مصادر خارج المملكة والناشئة من استثمار رأسماله الأجنبي والعوائد والأرباح وحصيلة تصفية استثماراته أو بيع مشروعه أو حصصه أو أسهمه بعد إخراجها من المملكة وفق أحكام قانون الاستثمار أو أي قانون آخر يحل محله.

10- التعويضات التي تدفعها جهات التأمين باستثناء ما يدفع بدل فقدان الدخل من الوظيفة أو من نشاط الأعمال.

11- الدخل من الوظيفة المدفوع لأعضاء السلك الدبلوماسي أو القنصلي غير الأردنيين الممثلين للدول الأخرى في المملكة شريطة المعاملة بالمثل.

12- الدخل المتحقق من توزيع التركات للورثة والموصى لهم وفق أحكام التشريعات النافذة.

13- مكافأة نهاية الخدمة المستحقة للموظف عند إنهاء أو انتهاء خدماته بمقتضى التشريعات النافذة أو أي ترتيبات جماعية تمت بموافقة الوزير وذلك:

أ- بنسبة (100%) عن خدمات الموظف السابقة لتاريخ 2009/12/31.

ب- بنسبة (50%) عن خدمات الموظف من تاريخ 2010/1/1 ولغاية 2014/12/31.

ج- لأول (15000) خمسة عشر ألف دينار عن خدمات الموظف من تاريخ 2015/1/1.

د- المبالغ التي تزيد عما ورد في (ب، ج) من هذا البند تفرض عليها ضريبة بمقدار 9%.

14- أول (2500) دينار من إجمالي الراتب التقاعدي الشهري بما فيه المعلولية.

15- دخل الأعمى ودخل المصاب بعجز كلي من الوظيفة.

16- ما يتحقق للبنوك والشركات المالية غير العاملة في المملكة من البنوك العاملة في المملكة من فوائد الودائع والعمولات وأرباح الودائع المشاركة في استثمار البنوك والشركات المالية التي لا تتعاطى بالفائدة.

17- أرباح شركات إعادة التأمين غير العاملة في المملكة الناجمة عن عقود التأمين التي تبرمها معها شركات التأمين العاملة في المملكة.

18- الدخل الذي تشمله اتفاقات منع الازدواج الضريبي التي تعقدها الحكومة وبالقدر الذي تنص عليه هذه الإتفاقات.

19- الأموال الموزعة من صناديق تكافل النقابات لأعضائها وورثتهم في حال الوفاة.

20- مبلغ (2000) ألفي دينار لكل شخص من ذوي الإعاقة المستمرة والدائمة.

ب- يعفى من الضريبة الدخل من الوظيفة المتأتي مما يلي:

1- المخصصات والعلاوات الإضافية التي تُدفع بحكم العمل في الخارج لأعضاء السلك الدبلوماسي والقنصلي الأردني وفقا لأحكام نظام السلك الدبلوماسي ولموظفي الحكومة والمؤسسات الرسمية العامة والمؤسسات العامة والعاملين في أي منها.

2- وجبات الطعام المقدمة للموظفين في موقع العمل.

3- خدمات الإيواء المقدمة للموظفين في موقع العمل.

4- المعدات والألبسة الضرورية لأداء العمل والتي يقدمها صاحب العمل للموظف.

ج- يُعفى من الضريبة دخل كل من الأشخاص والجهات التالية على أن تحدد الأحكام والشروط المتعلقة بهذا الإعفاء بمقتضى نظام يصدر لهذه الغاية:

1- الأحزاب والنقابات والهيئات المهنية بما فيها الغرف التجارية والصناعية والجمعيات التعاونية والجمعيات الأخرى المسجلة والمرخصة قانونياً من عمل لا يستهدف الربح.

ويحسب المادة الخامسة من قانون ضريبة الدخل رقم (34) لعام 2014 وتعديلاته في القانون المعدل لضريبة الدخل رقم (38) لعام 2018 فإنه يعفى من ضريبة الدخل مايلي حسب الشرائح التي ينتمي اليها المكلف:

يعفى من الضريبة أول (250000) مائتين وخمسين ألف دينار من مبيعات الشخص الطبيعي والشركات المتأتية من نشاط زراعي داخل المملكة.

ب- لغايات هذه المادة، يعني النشاط الزراعي ما يلي:

1- إنتاج المحاصيل والحبوب والخضراوات والفواكهة والنباتات والزهور والأشجار.

2- تربية المواشي والأسماك والطيور والنحل بما في ذلك إنتاج البيض والعسل.

ويحسب المادة (6) من قانون ضريبة الدخل المؤقت رقم (38) لسنة 2018 م فإنه تنزل للمكلف المصاريف المقبولة بما في ذلك المصاريف المبينة التالية على أن يحدد النظام أحكام هذا التنزيل وإجراءاته:

أ- ضريبة الدخل الأجنبية المدفوعة عن دخله المتأتي من مصادر خارج المملكة والذي خضع للضريبة وفق أحكام هذا القانون في حالة عدم جود اتفاقية لتجنب الإزدواج الضريبي أما في حالة وجود تلك الاتفاقية يتم تطبيق الأحكام المتعلقة بطرق تجنب الإزدواج الضريبي الواردة فيها.

ب- الفائدة والمربحة التي يدفعها أي مكلف من غير البنوك والشركات المالية والشركات التي تمارس أنشطة التأجير التمويلي، وفي حال كانت من شخص ذو علاقة أن لا يتجاوز المبلغ الجائز تنزيله بنسبة ثلاثة إلى واحد (1:3) لإجمالي الدين إلى رأس المال المدفوع أو متوسط حقوق الملكية أيهما أكبر. كما أنه لا يجوز تنزيل أو تدوير ما زاد من الفائدة أو المربحة عن الحد المسموح به في الفترة الضريبية بما فيها لفوائد أو المربحة المرسمة على الأصول وفق أحكام البند (1) من هذه الفقرة.

12-2 الفرق بين الربح المحاسبي والربح الضريبي

إن الفروقات التي تظهر بين الربح المحاسبي والربح الضريبي قد تكون فروقات دائمة أو فروقات مؤقتة، فبعض النفقات المقبولة من الناحية المحاسبية يختلف قبولها عن النفقات المقبولة من الناحية الضريبية، وأحياناً تكون هذه الفروقات مؤقتة وبسبب الاختلاف في تطبيق بعض الطرق والأساليب المحاسبية المعتمدة في التوصل إلى كل من الربح المحاسبي والربح الضريبي. فمثلاً طريقة القسط المتناقص لأغراض احتساب مصروف إهلاك الأصول القابلة للإهلاك للتوصل إلى الربح المحاسبي، في حين أن المشرع الضريبة الأردني اعتمد طريقة القسط الثابت لاحتساب إهلاك وهذا بالضرورة يؤدي إلى إختلاف بقيمة مصروف إهلاك لنفس الفترة، في حين أن مجمع الإهلاك يكون في نهاية العمر الإنتاجي للأصل بنفس القيمة مهما اختلفت الطريقة المعتمدة في كل من الربح المحاسبي أو الربح الضريبي (حميدات، 2014).

وقد عرف معيار المحاسبة الدولي رقم 12 "ضريبة الدخل" الفروقات المؤقتة بأنها الفرق بين الدخل الخاضع للضريبة والدخل المحاسبي للفترة والتي تنشأ نتيجة لعدم تطابق الفترة التي يتم تضمين بعض البنود الإيرادات والمصاريف الخاضعة للضريبة مع الفترة التي يتم تضمين تلك

البند للدخول المحاسبية. والفروق المؤقتة نوعان رئيسيان هما: الفروق المؤقتة خاصة بالضريبة والفروق المؤقتة القابلة للاستقطاع.

ويمكن تعريف الفروقات الدائمة بأنها تلك الفروقات التي توجد بين الربح الضريبي والربح المحاسبي لفترة زمنية معينة ولا تعكس في الفترات اللاحقة. كما عرف المعايير المحاسبية (معياري المحاسبة الدولية "ضريبة الدخل"، IAS 12) الفروقات الدائمة بأنها تلك الفروقات بين الدخل الخاضع للضريبة والدخل المحاسبي للفترة التي تنشأ خلال الفترة الحالية، ولا يتم عكس آثارها في فترات لاحقة.

وقد تحدث مثل هذه الفروقات بسبب إعفاءها في نص قانون ضريبة الدخل أو القوانين الأخرى المرتبطة بالدخل، وهي ثلاث أنواع:

- 1- عندما لا يخضع الدخل المحاسبي للضريبة نهائياً.
- 2- عندما يكون هنالك مصروف معترف به محاسبياً وغير قابل للإقتطاع نهائياً لغايات ضريبة الدخل.
- 3- عندما تكون المصاريف المقتطعة وفق قانون ضريبة الدخل غير مقبولة كمصاريف وفقاً للمبادئ المحاسبية.

13-2 مفهوم سياسة توزيع الأرباح

تعرف سياسة توزيع الأرباح بالجزء الذي يوزع على المساهمين والجزء الباقي الذي تحتفظ به الشركة كاحتياطي إجباري أو احتياطي اختياري. كما أشار العلي (2010) بأن الأسهم العادية من أهم مصادر التمويل لدى شركات المساهمة، وتعتبر السياسة التي تتخذها الشركات في توزيع أرباح الأسهم من التوزيعات النقدية وغيرها من الأشكال من أهم الوسائل التي تشجع المساهمين على

الاستثمار أو زيادة حصتهم في رأس مال الشركة. ويعرف عثمان (2013) أرباح الأسهم ونصيب الأسهم من التوزيعات النقدية المحتملة بأنها التدفقات النقدية المقرر توزيعها على حملة الأسهم العادية وفقاً لربحية الشركة.

ويعرف الكحلوت (2014) سياسة توزيع الأرباح بالسياسة التي تتبعها الشركة لتحديد مقدار ما ستدفعه للمساهمين في الشركة بشكل مستمر ودوري. وتعتبر سياسة توزيع الأرباح جزء لا يتجزأ من استراتيجية الشركة حيث من خلالها تقرر الشركة أن توزع الأرباح أو أن تحتجزها.

كما يمكن تعريف توزيعات الأرباح بأنها توزيعات على حملة الأسهم من أرباح الشركات الحالية أو المتراكمة عن السنوات السابقة بعد مصادقة مجلس إدارة الشركات على توزيعها (رمضان، 2012).

ويعرف كلاً من Livoreka and Hetemi (2014) سياسة توزيع الأرباح بأنها المدفوعات التي تقوم الشركة بدفعها إلى المساهمين إما بشكل نقدي أو بشكل أسهم وغيرها، حيث يعتبرها المساهمون عائد على الإستثمار في شركة ما، حيث أن مجلس الإدارة يتولى صياغة سياسة توزيع الأرباح في الشركة.

ويمكن اختصار سياسات توزيع الأرباح كالتالي:

1- سياسة توزيع الأرباح المستقرة: تقتضي هذه السياسة بأن الشركة تقوم بدفع توزيعات الأرباح على شكل مبلغ نقدي ثابت عن كل سهم مستثمر فيه وعلى مدى السنوات (عثمان، 2013) حيث أن هذه السياسة تقوم على توزيع أرباح مستقرة خلال الفترات الزمنية.

2- سياسة الربح المتبقي (سياسة احتجاز الأرباح): تلجأ الشركة عند اتباع هذه السياسة إلى إعطاء الأولوية للمشاريع الاستثمارية التي تحقق أرباح وتقتضي هذه السياسة بتوزيع ما تبقى بعد

احتجاز ما يلزم من الأرباح لتمويل مشاريع الشركة. وتبنى هذه السياسة على نظرية الفائض، وخاصة أن المساهمين يفضلون عوائد أرباح محتجزة شرط أن يعاد استثمارها بمعدل عائد يزيد عن معدل العائد الذي يمكن للمساهم الحصول عليه من خلال استثمارات بديلة (عثمان، 2013).

3- سياسة توزيع أرباح نقدية منخفضة مع توزيع مبلغ آخر في فترات النمو: تتمثل هذه السياسة في أن تلتزم الشركة بتوزيع مقدار نقدي منخفض بوصفه عائداً على المساهمين بصورة منتظمة كل عام، مع إمكانية توزيع مقدار نقدي آخر بوصفه عائداً إضافياً يتم توزيعه في السنوات التي ترتفع فيها أرباح الشركة بشكل كبير، وعند اتباع هذه السياسة يمكن أن تقوم الشركة بزيادة العائد النقدي الذي يتم توزيعه كل عام، وذلك بعد أن تتأكد إدارة تلك الشركة بأن مستويات الأرباح خلال السنوات القادمة سوف تمكنها من تغطية هذا المستوى الجديد من العائد النقدي السنوي (نادر وحيدر، 2015).

14-2 العوامل التي تؤثر على توزيعات الأرباح

هناك العديد من العوامل التي تؤثر على سياسة توزيع الأرباح ويمكن تقسيمها إلى نوعين رئيسيين هما العوامل الداخلية والعوامل الخارجية (Ross.et,al,2008).

فالعوامل الداخلية التي تؤثر على سياسة توزيع الأرباح هي:

أ- **توقعات المساهمين:** يتوقع المساهمين من الشركة نوعان من العوائد إما أن تكون مكاسب رأس مالية أو توزيعات أرباح الأسهم، وتعتبر توزيعات أرباح الأسهم الأكثر تفضيلاً بالنسبة إلى المساهمين حيث أن العوائد من رأس المال تعتبر غير مؤكدة، بينما توزيعات الأرباح تشير إلى قوة وملاءة الشركة.

ب- الضرائب: تعتبر الضرائب من العوامل التي تؤثر على توزيعات الأرباح وحسب (Kim, 2011) يشير إلى أن الضرائب على أرباح الشركات تعتبر أعلى من الضرائب على رأس المال وبالتالي تؤثر على قرار توزيع الأرباح.

أما العوامل الخارجية التي تؤثر على سياسة توزيع الأرباح الشركات (Santurk.et,al, 2013).

أ- الظروف الاقتصادية: ففي بعض الظروف الاقتصادية قد تطر الإدارة بالإحتفاظ بجزء كبير من الأرباح على شكل أرباح محتجزة وعدم توزيعها على المساهمين وذلك بهدف تكوين احتياطي لامتناس الصدمات الاقتصادية المستقبلية.

ب- وضع الأسواق المالية: عندما يكون هناك سوق مالي محيط بالشركات مستقر ومزدهر، وهناك عرض وطلب على أسهم الشركات عندها تلجأ الشركات إلى توزيع أرباحها ولكن إذا كان هناك حالة عدم استقرار في الأسواق المالية فإن الشركات تلجأ للاحتفاظ بأرباح الأسهم.

ج- السياسات والقوانين: حيث أن اللوائح والقوانين تختلف من بلد إلى آخر وكما أن بعض القوانين قد تضع قيود على دفع توزيعات الأرباح مثل أن يصدر قانون الشركات قراراً بمنع توزيع أرباح الأسهم إذا تجاوز مبلغ توزيعات أرباح الأسهم حدود الأرباح المحتجزة المنصوص عليها بالقانون.

15-2 عناصر سياسة توزيع الأرباح

سياسة توزيع الأرباح من القرارات الهامة المتعلقة بالشركة بتقريرها لقيمة الأرباح التي تدفعها كتوزيعات مقابل الأرباح التي تم احتجازها وبعاد استثمارها في الشركة. ويتضح من ذلك بأن هناك عناصر أساسية لسياسة توزيع الأرباح وهي (النعمي، والتميمي، 2009):

- 1- النسبة التي يتم توزيعها من أرباح حملة الأسهم.
- 2- شكل الأرباح التي يتم توزيعها على شكل توزيعات نقدية أو على شكل أسهم مجانية.
- 3- درجة الإستقرار التي يجب أن يتمتع بها مقدار التوزيع، ويقصد به أن الأرباح التي يتم دفعها من سنة إلى أخرى مستقرة ومعتمدة على بعضها.

16-2 نظريات توزيع الأرباح

توجد العديد من النظريات المتعلقة بسياسة توزيع الأرباح وتأثيرها بقيمة الشركة وسعر الأسهم، حيث أن هذه السياسات التي تتخذها الشركة لها صلة بسعر السهم السوقي والموقف الضريبي للمساهم. ويمكن تلخيص هذه النظريات بما يلي (Frankfurter and Wood, 2002):

1- نظرية التفضيل الضريبي The Tax Preference Theory

تمثل الضريبة أساس المفاضلة في حصول المساهمين على الربح الناتج من عملية امتلاك أسهم شركة معينة، ومن المتعارف عليه أن الربح المتعلق بأصحاب الأسهم يأتي من مصدرين رئيسيين هما: التوزيعات الأرباح، والربح الرأسمالي نتيجة بيع الأسهم، وهو الفرق بين سعر البيع وسعر شراء السهم، كما أنهم مطالبين بدفع الضرائب مقابل هذا الربح. وتشير هذه النظرية إلا أن موقف المساهمين في حال ما كانت الضرائب المدفوعة على دخل التوزيعات أعلى من الضريبة المدفوعة على دخل الربح الرأسمالي فهم بهذه الحالة يفضلون توزيعات أقل وإعادة استثمار الجزء الأكبر من الأرباح. وأما إذا كانت الضرائب التي يدفعها المساهمون على دخل الأرباح الرأسمالي أعلى من الضريبة المدفوعة على توزيعات الأرباح فإنهم يفضلون الحصول على توزيعات الأرباح (خليل، 2011).

2- نظرية تفضيل التوزيعات (عصفور باليد) The Bird in Hand Theory

يرى كلاً من (2003) Myron Gordon and John Lintner مؤسسي نظرية عصفور باليد بأن في حالة عدم التأكد من توزيع الأرباح، فإن سياسة توزيع الأرباح تؤثر على قيمة المنظمة، وأن المستثمرين يفضلون الحصول على توزيعات أرباح حالية بدلاً من تأجيلها للمستقبل، وحببتهم في ذلك أن الحصول على الأرباح الرأسمالية الناتجة عن نمو التوزيعات بالمستقبل غير مؤكدة كما أن ارتفاع سعر الأسهم في السوق المالي غير مؤكد. ومن هنا جاءت سبب تسمية هذه النظرية باسم عصفور باليد، أي أن المستثمرين يرغبون بالحصول على توزيعات حالية أكثر من رغبتهم في الحصول عليها مستقبلاً (عليات وطعيلي وجعفري، 2019). ويرى كلاً من (2013) Brigham and Ehrhardt ووفقاً لهذه النظرية فإن المساهمين يمكنهم الحصول على النقدية من خلال بيع جزء من أسهمهم إلا أنهم لا يفضلون اللجوء إلى ذلك، لأنه في حال بيع الأسهم يتحمل المساهم عمولة (تكاليف) لا يتحملونها في حال ما تم الاحتفاظ بالسهم والحصول على توزيعات نقدية، ولكنه بالمقابل سيتكبد ضريبة على توزيعات الأرباح النقدية المستلمة، ما إذا تم الاحتفاظ بالأسهم.

2-17 إجراءات توزيع الأرباح

تعتبر سياسة توزيع الأرباح في الشركات المساهمة من أهم السياسات التي تؤثر على حركة تداول أسهم الشركة في السوق المالي، لذلك اكتسبت هذه الإجراءات أهمية جوهرية بالنسبة للشركة والمساهمين على حد سواء، كما ارتبطت عملية توزيع الأرباح في الشركات المساهمة ببعض

التواريخ الهامة التالية (Kieso.et,al,2017):

1. تاريخ الإعلان عن التوزيع (The Declaration Date): وهو الذي تتخذ فيه الهيئة

العامة للشركة المساهمة القرار بالإعلان عن توزيع الأرباح (معيّار المحاسبة الدولي

رقم (33)، ربحية الاسهم).

2. تاريخ تسجيل حاملي الأسهم (The Date of Record): بهذا التاريخ تقوم الشركة

بإغلاق دفاتر تحويل الأسهم وتقوم بإعداد قائمة المساهمين، حيث أنه من يملك أسهم

الشركة في هذا التاريخ يكون له الحق في الحصول على توزيعات أرباح الاسهم.

3. تاريخ ما بعد الحق في توزيعات الأرباح (The Ex-Dividend Date): لتفادي

التضارب بين البائع والمشتري حول أحقية كل منهم بتوزيعات الأرباح فإن العرف

المتبع في الأسواق المالية يظل مرتبط بحامل الأسهم حتى قبل أيام قليلة من تاريخ

الإعلان عن توزيع الأرباح (حسين، 2008).

4. تاريخ الدفع (The Date of Payment): هو التاريخ الذي تقوم به الشركات فعلياً

بالدفع للمساهمين عوائد استثماراتهم عن طريق شيكات بنكية وكل حسب حصته من

المساهمة.

18-2 سياسة توزيع الأرباح في الأردن

بالنظر إلى مفهوم الشركة نفسه يفترض أن يكون توزيع الأرباح على المساهمين بشكل دوري

شريطة ألا يمنع أي مساهم في الشركة من حصته بأرباح الشركة، إلا أن قانون الشركات الأردني

رقم (34) لسنة 2017 نص في المادتين (186، 187) عدم جواز توزيع الأرباح على المساهمين

في الشركة إلا بعد أن يتم تسوية الخسائر المدورة من السنوات السابقة، واقتطاع ما قيمته (10%)

من أرباحها السنوية الصافية لحساب الاحتياطي الإجباري وأنه لا يجوز توزيع هذه الأرباح على

المساهمين إلا بعد إجراء هذا الاقتطاع ولا يجوز وقف هذا الاقتطاع قبل أن يبلغ حساب الاحتياطي الاجباري المجتمع ما يعادل ربع رأس مال الشركة المصرح به، ويجوز الاستمرار في اقتطاع هذه النسبة حتى يبلغ حساب الاحتياطي الاجباري للشركة مقدار رأس مال الشركة المصرح به وذلك بقرار من الهيئة العامة. ويستخدم هذا الاحتياطي لتأمين الحد الأدنى للربح المقرر في اتفاقيات الشركات ذات الامتياز ولا يجوز توزيعه على المساهمين. كما يتم اقتطاع مال يزيد عن (20%) من أرباح الشركة السنوية الصافية وذلك لحساب الاحتياطي الاختياري حيث يستخدم هذا الاحتياطي للأغراض التي يقرها مجلس إدارة الشركة مثل التوسع والاستثمار، ويحق للهيئة العامة في الشركة أن تقرر توزيع كامل الأرباح الموجودة في حساب الاحتياطي الاختياري أو جزء منه إذا لم يستخدم للغايات التي تقرها إدارة الشركة، كما يجب اقتطاع (20%) من تلك الأرباح لصالح حساب الاحتياطي الخاص وذلك بالتوصية من مجلس الإدارة إلى الهيئة العامة، حيث يجب عليها أخذ الموافقة على هذا الاقتطاع ويستعمل لغايات الطوارئ أو تقوية المركز المالي للشركة لمواجهة المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها الشركة.

كما أن الربح القابل للتوزيع في الشركات الأردنية كما أقره قانون الشركات الأردني يعادل الفرق بين إجمالي إيرادات الشركة وإجمالي مصاريف واهتلاكات الشركة في أي سنة مالية وهذا ما نصت عليه المادة (189) من قانون الشركات الأردني رقم (34) لعام 2017. وقد قام المشرع الأردني بعدم إقرار توزيع الأرباح غير المتحققة فعلياً وذلك من أجل الأخذ بمبدأ الحيطة والحذر وذلك للخوف من المخاطر الكبيرة التي قد تحدث عند القيام بالتحقق الفعلي من موضوع إعادة التقييم حيث يمكن أن يتبين أن الثمن المقدر من قبل الخبراء أكثر من ما هو عليه بالسوق الفعلي، وفي حالة قامت الشركات بتوزيع الأرباح الوهمية تسري عليها العقوبة المقدرة الواردة في مادة رقم

(278) من قانون الشركات الأردني رقم (34) لسنة 2017، وتقدر العقوبة على تلك الحالة "في حالة قيام الشركة بتوزيع أرباح صورية أو غير مطابقة" بالحبس من مدة أقلها سنة إلى ثلاث سنوات وغرامة مالية لا تزيد عن 10 آلاف دينار أردني. ولم يبين المشرع الأردني أن كان جائزاً توزيع أرباح الشركة على المساهمين نهاية السنة المالية وإقرار البيانات من قبل الهيئة العامة، حيث عدم ذكر النصوص يعني المنع، لأن قانون الشركات الأردني رقم (34) لسنة 2017م بنص المادة (278) وهو منع توزيع الأرباح غير المطابقة أو الصورية، لأن الربح المتحصل عليه خلال جزء من السنة المالية ليس إلا ربحاً وهمياً أو مجرد توقع في تحقيق الربح إن كانت نتيجة أعمال الشركة سيئة خلال ما تبقى من السنة.

19-2 الدراسات السابقة

قامت الباحثة بهذا الجزء بعرض أهم الدراسات السابقة العربية والأجنبية حيث تم ترتيبها وفق التسلسل الزمني، ومن الأقدم إلى الأحدث، والتي تناولت موضوع الدراسة.

2-19-1 الدراسات باللغة العربية

دراسة (العكشة، 2004) بعنوان "تعديل الأرباح المعلنة في تقدير ضريبة الدخل للشركات التجارية والصناعية والبنوك"

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة العناصر الأكثر أهمية في تعديل الأرباح المعلنة في كل من قطاع البنوك وقطاع الشركات الصناعية والتجارية سواء من عناصر بيان الدخل أم العناصر الأخرى (غير مصادر الدخل). إضافة إلى الأسباب التي أدت إلى وجود تباين بين ضريبة الدخل المعلنة وضريبة الدخل المعدلة. ولتحقيق أهداف الدراسة اعتمدت الدراسة على توزيع استبانة على عينة مكونة من 18 بنك و 50 شركة صناعية و 45 خبيراً و 31 مقدراً. وتوصلت الدراسة إلى نتائج

عديده من أبرزها: أن العناصر الأخرى (غير عناصر بيان الدخل) في قائمة الدخل في القطاع المصرفي ليست ذات تكرار وأهمية، وبالتالي فإن لضريبة الدخل المعلنة الأثر الكبير على عناصر قائمة الدخل في كل من قطاع البنوك والشركات الأخرى. وأوصت الدراسة الباحثين بدراسة أثر تعديل الأرباح المعلنة وتقدير ضريبة الدخل في قطاعات الأخرى.

دراسة (الكحلوت، 2014) بعنوان "العوامل المؤثرة على سياسة توزيع الأرباح: دراسة تطبيقية على شركات قطاع الخدمات المدرجة في بورصة فلسطين "

هدفت هذه الدراسة للتعرف على العوامل المؤثرة بسياسة توزيع الأرباح في شركات القطاع الخدمات المدرجة في بورصة فلسطين، وكان الغرض منها معرفة التأثير الضريبي على سياسة توزيع الأرباح. واعتمدت الدراسة على التقارير المالية السنوية لتلك الشركات خلال الفترة 2007 وحتى عام 2012، وتكونت عينة الدراسة من 8 شركات من أصل 13 شركة خدمية. وتوصلت إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن ربحية السهم، ومعدل العائد على الأصول، والسيولة النقدية للسهم/ ونمو الشركة، وحجم الشركة، ارتفعت بشكل أكبر في الشركات التي توزع أرباح مقارنة مع الشركات التي لا توزع أرباح. وأظهرت نتائج الانحدار الخطي البسيط وجود أثر موجب لكلاً من (ربحية السهم، ومعدل العائد على الأصول، والسيولة النقدية للسهم، ونمو الشركة، وحجم الشركة، ونسبة القيمة السوقية إلى الدفترية، وعمر الشركة) على قيمة التوزيعات النقدية للسهم، وتبين عدم وجود أثر للرفع المالي على قيمة التوزيعات النقدية للسهم في الشركات الموزعة للأرباح. كما أن للضريبة تأثير معنوي إيجابي على توزيع الأرباح في الشركات. وأوصت الدراسة بضرورة اهتمام الشركات الخدمية المدرجة في بورصة فلسطين بالعوامل المؤثرة على توزيع الأرباح.

دراسة (كوثر، 2016) بعنوان "أثر الضريبة على سياسة توزيع الأرباح في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية"

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح أثر الضريبة على سياسة توزيع الأرباح من خلال الضريبة المفروضة على الشركات وتأثيرها على ربحية السهم. حيث طبقت هذه الدراسة بالاعتماد على التقارير المالية الصادرة عن مجموعة الشركات المالية خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2013. واعتمدت هذه الدراسة على نموذج الإنحدار الخطي لاختبار فرضيات الدراسة. وتوصلت إلى أن الضريبة المفروضة على أرباح الشركات الجزائرية ذات تأثير إيجابي على توزيع أرباح الشركات، وأوصت بمزيد من الدراسات المستقبلية حول أثر ضريبة الدخل على توزيع الأرباح في قطاعات اقتصادية أخرى وبمتغيرات أخرى.

2-19-2 الدراسات باللغة الأجنبية

دراسة (Chkir and Samir, 2008) بعنوان "Taxation and Dividend Policy: New Empirical Evidence"

هدفت هذه الدراسة لمعرفة مميزات التغير في النظام الضريبي الكندي لفحص تأثيره على سياسة توزيع الأرباح، كما كان الغرض من هذه الدراسة معرفة أثر الضريبة على سياسة توزيع الأرباح. واعتمدت هذه الدراسة على التقارير المالية لجميع الشركات المساهمة المدرجة ببورصة توريننتو (Toronto)

- السوق الكندي للأوراق المالية- للفترة الواقعة ما بين (1985-2004)، وتكونت عينة الدراسة من 3189 شركة حيث أن الأساس في اختيار العينة هو قيام الشركة بتوزيع أرباح سنوية وتحقيقها للأرباح، بحيث تم استبعاد الشركات التي لديها خسائر متراكمة. وتوصلت هذه الدراسة إلى أن الضرائب تؤثر بشكل إيجابي بتوزيعات الأرباح، كما توصلت الدراسة إلى أن الإصلاح الضريبي

يؤثر على سياسة توزيع الأرباح. وأوصت هذه الدراسة بإجراء أبحاث ودراسات مستقبلية لمعرفة العلاقة بين الضرائب وسلوك أرباح الشركات، كما أوصت بمزيد من الدراسات لمعرفة تأثير الضريبة على هيكل الملكية وجودة الأرباح.

دراسة (Alzahrani and Lasfer, 2009) بعنوان "The Impact of Taxation on

Dividend A Cross Country Analysis"

هدفت هذه الدراسة الى تحليل النظام الضريبي (ضريبة الدخل) في دول الأعضاء في منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية وبيان أثرها على توزيع الأرباح عبر الأنظمة الضريبية للشركات التي تنتمي إليها دول الدراسة. حيث كان الغرض من هذه الدراسة مقارنة أثر توزيعات الأرباح في الشركات التي تخضع إلى نظام الإزدواج الضريبي مع الشركات التي تتبع احتساب الضريبة من خلال النظام الجزئي، واعتمدت هذه الدراسة على عينة مكونة من 24 نظام ضريبي لدول الأعضاء في منظمة التعاون الإقتصادي OECD خلال الاعوام 2000-2006. وتوصلت الدراسة إلى أن الدول التي تطبق الإزدواج الضريبي أرباحها أقل من أرباح الشركات الموجودة في الدول التي تتجنب الإزدواج الضريبي، عند ضبط فروقات معدلات الضريبة بين هذه الدول. كما توصلت إلى أن قرار توزيع الأرباح على المساهمين يتفاوت نظراً لتفاوت معدلات الضريبة بين الدول، وأن تفاوت معدلات الضريبة يؤثر على أرباح الأسهم وكما يؤثر على توزيع أرباح الأسهم، واللدان لهما التأثير القوي على قرار التوزيع من عدمه. وأوصت الدراسة إلى أهمية إجراء المزيد من الدراسات المستقبلية حول أثر الضريبة على توزيع الأرباح عبر الأنظمة الضريبية التي تتبعها دول منظمة التعاون الإقتصادي OECD.

دراسة (Zeeshan.et,al, 2012) بعنوان "The Effect of Taxes on Dividend Policy of Banking Sector in Pakistan"

هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف أثر الضرائب على سياسة توزيع الأرباح في القطاع المصرفي الباكستاني. واعتمدت هذه الدراسة على جمع البيانات من القوائم المالية لـ 21 شركة مصرفية مدرجة في بورصة كراتشي وتحليلها على مدة خمس سنوات، كما أنها اعتمدت على معامل ارتباط بيرسون ونموذج الانحدار لإيجاد الأثر والعلاقة بين الضرائب وسياسة توزيع الأرباح. وخرجت هذه الدراسة بنتيجة تشير إلى وجود ارتباط بين الضرائب وسياسة توزيع الأرباح. وأن هناك أثر إيجابي للضرائب على سياسة توزيع الأرباح، وبحيث وجد أن معدل الضريبة هو المحدد المهم في تشكيل سياسة توزيع الأرباح في الصناعات المصرفية. كما أوصت هذه الدراسة بضرورة البحث عن عوامل أخرى غير الضريبة لها تأثير على توزيعات الأرباح مثل الرفع المالي والتعديل بالتشريعات القانونية.

دراسة (Uwuigb, Olusegun, 2013) بعنوان "The Effect of Company Income Tax on Dividend Policy of Firm in Nigeria"

تناولت هذه الدراسة آثار ضريبة الدخل على سياسة توزيع الأرباح في الشركات المدرجة بسوق نيجيريا المالي واعتمدت هذه الدراسة على البيانات المالية لأربعين شركة مدرجة في بورصة نيجيريا للفترة ما بين (2006-2010) وقد تم اختيار هذه الشركات بالاعتماد على حجمها. وتوصلت هذه الدراسة إلى نتائج عديدة من أبرزها، أن ضريبة الدخل لها تأثير إيجابي على سياسية توزيع الأرباح في الشركات المدرجة في بورصة نيجيريا، وبحيث أي تغير متعلق بالضرائب سيؤثر بشكل كبير على سياسة توزيع الأرباح للشركات العاملة في بورصة نيجيريا. كما أن معدل الضريبة مهم في

تشكيل سياسات توزيع الأرباح للشركات العاملة في بورصة نيجيريا. وأوصت هذه الدراسة بدراسة أنواع أخرى من الضرائب مثل الضريبة على أرباح الاسهم لتحديد أثرها على توزيعات الأرباح.

دراسة (James and Killian, 2013) بعنوان “The Effect of Tax on Dividend Policy of Bank in Nigeria”

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة تأثير الضريبة على سياسة توزيع الأرباح في بنوك نيجيريا، وكان الغرض من هذه الدراسة، اختبار العلاقة بين الضرائب وسياسة توزيع الأرباح، كما أن كان الغرض منها معرفة إذا كانت الربحية والضرائب هي العوامل الوحيدة التي تؤثر على أرباح الأسهم. واعتمدت الدراسة على البيانات المستخرجة من القوائم المالية للبنوك خلال 9 سنوات خلال الأعوام (2008-2000)، وتكونت عينة هذه الدراسة من (19) بنك مدرج في بورصة نيجيريا (NSE). وتوصلت هذه الدراسة أن الربحية هي الأساس في تحديد سياسة توزيع الأرباح، كما توصلت إلى أن الضريبة لها تأثير سلبي على سياسة توزيع الأرباح في البنوك. وأوصت هذه الدراسة إلى البحث في عوامل أخرى ذات تأثير إيجابي على سياسة توزيع الأرباح غير الربحية والضريبة.

دراسة (Ibrahim and Saidu, 2015) بعنوان “The Effect of Corporate Tax on Dividend Policy of Listed Consumer Good Companies in Nigeria”

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة تأثير الضرائب على سياسة توزيع الأرباح في شركات التجزئة، وكان الغرض من هذه الدراسة إيجاد العلاقة بين الضرائب المفروضة على أرباح شركات التجزئة وسياسة توزيع الأرباح، واعتمدت هذه الدراسة على التقارير المالية وحسابات الشركات المدرجة في سوق نيجيريا المالي خلال الأعوام (2013-2009)، وتكونت عينة الدراسة من (6) شركات اعتماداً على إمكانية الحصول على المعلومات المالية لها. وتوصلت الدراسة إلى نتيجة وهي أن تأثير الضريبة

على توزيعات الأرباح هو تأثيراً سلبياً. وأوصت هذه الدراسة أن تقوم الشركات بالتركيز على محددات أخرى لها علاقة بسياسة توزيع الأرباح مثل السيولة .

دراسة (Nimat, et.al, 2016) بعنوان "Impact of Taxation on Dividend Policy: Evidence from Pakistan"

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر الضريبة على توزيعات الأرباح في الشركات المدرجة في بورصة كراتشي في باكستان، واختار الباحث السوق الباكستاني بسبب نظام الضرائب الخاص فيه فيما يتعلق بتوزيع الأرباح والأرباح الرأسمالية. وطبقت الدراسة على عينة مكونة من الشركات غير المالية بلغ عددها 284 شركة اعتمدت توزيع الأرباح مرة واحدة على الأقل خلال 9 سنوات الدراسة الواقعة ما بين 2014-2016. واعتمدت الدراسة على نموذج الإنحدار المتعدد لاختبار فرضيات الدراسة. وتوصلت الدراسة إلى أن نتائج ضريبة على الأرباح لها تأثير سلبي على توزيعات الأرباح. وأوصت هذه الدراسة بإجراء دراسة يتم من خلالها استقصاء وجهات النظر لاستكشاف الأسباب الرئيسية وراء تأثير الضريبة على توزيعات الأرباح.

دراسة (Jacob and Michaely, 2017) بعنوان "Taxation and Dividend Policy: The Muting Effect of Agency Issues and Shareholder Conflict"

هدفت هذه الدراسة إلى فحص تأثير الضرائب على توزيعات الأرباح في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة السويد، واعتمدت الدراسة على سجل الشركات وقواعد البيانات الفردية (FRIDA) المستخرجة من سجل الشركات السويدية التي تحتوي على الإقرارات الضريبية ما بين 2000-2009، وهي عبارة عن بيانات متوازنة تغطي البيانات الفردية مثل الدخل والضرائب. وتوصلت الدراسة إلى نتائج عديده من أهمها أن هناك تأثير للضريبة إيجابياً على توزيع الأرباح، كما توصلت أنه في حالة وجود خلل في النظام الضريبي فإنه ينعكس بدوره على وجود خلل في

سياسة توزيع الأرباح. وأوصت الدراسة بإجراء دراسات مستقبلية تبحث في تأثير الضريبة على توزيعات الأرباح وموقف المساهمين اتجاه الاستثمار في الشركات في حالة فرض ضرائب إضافية.

دراسة (Abiahu and Nestior, 2017) بعنوان “The Effect of Taxation on Dividend Policy of Quoted Deposit Money Banks in Nigeria”

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة تأثير ضريبة الدخل على سياسة توزيعات الأرباح في بنوك نيجيريا، كما هدفت إلى تحديد العلاقة بين أرباح الأسهم والضرائب. وكان الغرض من هذه الدراسة معرفة ما إذا كانت الضرائب تؤثر على توزيعات أرباح البنوك المدرجة ببورصة نيجيريا خلال الأعوام (2006-2015)، واعتمدت هذه الدراسة على عينة مكونة من (14) بنك مدرجاً في بورصة نيجيريا خلال الأعوام (2006-2015)، كما اعتمدت هذه الدراسة على معامل بيرسون والانحدار المتعدد، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن هناك أثر سلبي للضرائب على سياسة توزيع الأرباح، كما توصلت أيضاً إلى وجود تأثير سلبي للضريبة على عائد أرباح الأسهم. وأوصت هذه الدراسة أن إدارة الشركات لابد من تبني سياسة مستقرة لتوزيعات الأرباح بما يتلائم مع الضرائب المفروضة عليها. كما على الإدارة اختيار سياسة توزيع أرباح تساعد في تحسين ثقة المساهمين وتعزيز الاستثمار.

دراسة (Zagonel, et.al, 2018) بعنوان “Taxation and Corporate Governance and Dividend policy in Brazil”

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة تأثير الضريبة وحوكمة المؤسسات على سياسة توزيع الأرباح الشركات المساهمة المدرجة في السوق المالي البرازيلي، حيث كان الغرض من هذه الدراسة معرفة تأثير ضريبة الدخل والتغير في قوانين الضرائب البرازيلية على سياسة توزيع الأرباح. واعتمدت هذه الدراسة على (panel data) لتقدير احتمالية تغير سياسة توزيع الأرباح، وتكونت عينة الدراسة من 672 شركة و 1159 سهم متداول و 30134 مفردة. وتوصلت هذه الدراسة إلى أن التغير في

قوانين الضرائب سيكون له تأثير معنوي إيجابي على سياسة توزيع الأرباح. وأوصت هذه الدراسة ضرورة وجود دراسات تبحث في مجال حوكمة الشركات وتأثيرها على توزيع الأرباح كما أوصت بضرورة إجراء إصلاحات في القوانين الضريبية البرازيلية.

20-2 ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

تميزت هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بأنها بحثت في أثر ضريبة الدخل على توزيعات الأرباح في الشركات المساهمة العامة في الأردن ضمن سوق عمّان الأوراق المالية المتداولة في كل من القطاعات الثلاث وهي المالي، الصناعي، والخدمي، وبالتالي ساعدت في معرفة أثر ضريبة الدخل على توزيعات الأرباح في مختلف هذه القطاعات، كما أن الدراسات السابقة تناولت موضوع الدراسة من منظور واحد وبحيث تناول بعض منها متغير الضرائب وبعضها تناول موضوع توزيعات الأرباح في قطاع واحد. كما أن هذه الدراسة من الدراسات القليلة -على حد علم الباحثة- التي تناولت أثر ضريبة الدخل على توزيعات الأرباح في الشركات الأردنية المساهمة والمدرجة في سوق عمّان للأوراق المالية، وتتميز هذه الدراسة بحداتها حيث تم تطبيقها خلال الفترة الواقعة ما بين عام (2014، 2018).

الفصل الثالث

منهجية الدراسة (الطريقة والإجراءات)

3-1 تمهيد

3-2 مجتمع وعينة الدراسة

3-3 مصادر جمع البيانات

3-4 متغيرات الدراسة وطريقة قياسها

3-5 الأساليب الإحصائية المعتمدة

3-6 معادلات (نماذج) الدراسة

الفصل الثالث منهجية الدراسة (الطريقة والإجراءات)

1-3 تمهيد

يهدف هذا الفصل إلى مناقشة منهجية الدراسة، ومجتمع وعينة الدراسة ومصادر جمع المعلومات، ومتغيرات الدراسة، إضافة إلى الأساليب الإحصائية التي تم استخدامها لاختبار صلاحية بيانات الدراسة وفرضياتها المتعلقة في أثر ضريبة الدخل على الأرباح الموزعة في الشركات المساهمة العامة الأردنية.

2-3 مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات المساهمة في الأردن ضمن سوق عمان للأوراق المالية المتداولة (السوق النظامي) والعاملة في القطاعات الثلاث الرئيسية وهي (القطاع الصناعي، والقطاع الخدمي، والقطاع المالي) والبالغ عددها 180 شركة مدرجة في سوق عمان للأوراق المالي حتى نهاية عام 2020 (بورصة عمان، 2020).

وقد تم اختيار عينة عشوائية من هذه القطاعات بناء على معيارين رئيسيين هما: أن شركات العينة قامت بتوزيع الأرباح مرة على الأقل خلال سنوات الدراسة الواقعة ما بين (2014-2018) وأن تكون شركات العينة من الشركات غير المعفاة ضريبياً. وبذلك فقد تم اختيار عينة انطبقت عليها شروط اختيار العينة والمكونة من 99 شركة موزعة بين القطاعات الإقتصادية الثلاث (المالية والصناعية والخدمية)، حيث أنه تم اختيار (42) شركة من القطاع المالي من أصل 97 شركة كما تم اختيار (26) من أصل 39 شركة من القطاع الصناعي و(31) شركة من القطاع الخدمي من أصل 44 شركة، وبذلك تم استثناء (81) شركة موزعة بين القطاعات الثلاث نظراً لعدم استيفائها أحد شرطي اختيار العينة.

3-3 مصادر جمع البيانات

من أجل تحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها، اعتمدت الباحثة على المصادر الثانوية لجمع البيانات اللازمة لإتمام الدراسة، وبحيث اعتمدت على التقارير المالية الخاصة بشركات المساهمة العامة في الأردن للقطاعات الثلاث المدرجة ضمن سوق عمان للأوراق المالية المتداولة خلال الفترة ما بين 2014-2018.

3-4 متغيرات الدراسة وطرق قياسها

تضم الدراسة مجموعة من المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة، والتي تم اختيارها انسجاماً مع مشكلة الدراسة وهي:

ضريبة الدخل: تمثل اللوغاريتم الطبيعي لضريبة الدخل المقتطعة في ملخص توزيع الأرباح والخسائر. وهي الضريبة المفروضة بأحكام قانون ضريبة الدخل والمقتطعة من صافي الدخل المتحقق بعد تنزيل الخسارة المدورة من الفترات الضريبية السابقة والإعفاءات الشخصية والتبرعات، والمفروضة على الأنشطة المالية والصناعية والخدمية كلاً بحسب الشريحة التي يخضع لها. حيث ورد في قانون ضريبة الدخل المعدل رقم (38) لسنة 2018، أن نسبة الضريبة المفروضة على القطاع المالي (35%) والقطاع الصناعي (14%) والنشاط الخدمي (24%).

توزيعات الأرباح: تمثل اللوغاريتم الطبيعي لتوزيعات الأرباح، وقد عرفها قانون الشركات الأردني رقم (34) لعام 2017، بأنها المبالغ النقدية التي توزعها الشركات المساهمة العامة الأردنية على مساهميها حيث ينشأ لهم الحق في الأرباح السنوية بعد صدور قرار الهيئة العامة بتوزيعها وتلتزم الشركة بدفع هذه الأرباح خلال 45 يوم من تاريخ اجتماع الهيئة العامة (قانون الشركات الأردني رقم (34)، المادة رقم (191)، لعام 2017).

حجم الشركة: متغير ضابط ويمثل اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول.

3-5 الأساليب الإحصائية المتبعة

بهدف تحقيق أهداف الدراسة واختبار ملائمة بيانات الدراسة وفرضياتها تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

1. الإحصاء الوصفي (Descriptive Analysis): تم استخدام المتوسطات الحسابية،

والانحرافات المعيارية، وأدنى وأعلى قيمة للبيانات، للحصول على البيانات الوصفية لمتغيرات الدراسة.

2. اختبار التوزيع الطبيعي لبيانات المتغير (Normal Distribution): وبحيث تم الاعتماد

على اختبار الالتواء والتفرطح (Kurtosis and Skewness) لفحص كافة متغيرات

الدراسة. بالإضافة إلى الاعتماد على نظرية النهاية المركزية (Central Limit

Theorem)، والتي تنص على أنه في حال زادت عدد المفردات العينة عن 30 مفردة

فإنه يمكن اعتبار المتغيرات موزعة طبيعياً وتمثل المجتمع الأصلي للدراسة (Dinov et

al., 2008).

3. اختبار التداخل الخطي (Multi - Collinearity) حيث تم الاعتماد على اختبار معامل

تضخم التباين (VIF) (Variance Inflation Factor) واختبار (Tolerance) لفحص

درجة التباين في قيم كل متغير من المتغيرات المستقلة للدراسة، وكقاعدة عامة إذا كانت

قيمة (VIF<5)، وقيمة معامل (Tolerance) أكثر من 20%، فإن ذلك يشير إلى عدم

وجود ارتباط متعدد بين قيم كل متغير من متغيرات الدراسة المستقلة (Kamiya 2014

et.al).

4. لاختبار خلو البيانات من مشكلة الارتباط الذاتي بين حدود الخطأ العشوائي في نموذج الانحدار تم الاعتماد على اختبار الذاتي (Durbin – Watson)، وبحيث إذا كانت قيمة الاختبار الذاتي تقع ما بين (0 - 4) فإن البيانات تعتبر خالية من مشكلة الارتباط الذاتي (King, 1995).

5. اختبار الانحدار المتعدد (Multiple Regression Analysis) بحيث تم الاعتماد على الانحدار المتعدد لاختبار فرضيات الدراسة، والتي تعتمد على وجود عدة متغيرات مستقلة تؤثر في المتغير التابع.

3-6 معادلات (نماذج) الدراسة

اعتمدت الدراسة على ثلاث معادلات لاختبار فرضيات الدراسة كانت على النحو التالي: -

الفرضية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لضريبة الدخل على توزيع الأرباح في الشركات المالية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية في ظل وجود الحجم كمتغير ضابط.

$$DVF_{i,t} = a_0 + \beta_1 IT_{i,t} + \beta_2 SZ_{i,t} + \varepsilon$$

حيث:

a_0 : الثابت الانحدار

$DVF_{i,t}$: توزيعات الأرباح في الشركات المالية للشركة i في السنة t .

$IT_{i,t}$: ضريبة الدخل في الشركات المالية للشركة i في السنة t .

$SZ_{i,t}$: حجم الشركات المالية للشركة i في السنة t .

β_1, β_2 : معامل بيتا للمتغير المستقل/ والضابط

ε: هامش خطأ الانحدار

الفرضية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لضريبة الدخل على توزيع الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية في ظل وجود الحجم كمتغير ضابط.

$$DVI_{i,t} = a_0 + \beta_1 IT_{i,t} + \beta_2 SZ_{i,t} + \varepsilon$$

حيث:

a_0 : الثابت الانحدار

$DVI_{i,t}$: توزيعات الأرباح في الشركات الصناعية للشركة i في السنة t .

$IT_{i,t}$: ضريبة الدخل في الشركات الصناعية للشركة i في السنة t .

$SZ_{i,t}$: حجم الشركات الصناعية للشركة i في السنة t .

β_1, β_2 : معامل بيتا للمتغير المستقل/ والضابط.

ε: هامش خطأ الانحدار.

الفرضية الثالثة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لضريبة الدخل على توزيع الأرباح في الشركات الخدمية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية في ظل وجود الحجم كمتغير ضابط.

$$DVS_{i,t} = a_0 + \beta_1 IT_{i,t} + \beta_2 IZ_{i,t} + \varepsilon$$

حيث:

a_0 : الثابت الانحدار

$DVS_{i,t}$: توزيعات الارباح في الشركات الخدمية للشركة i في السنة t .

$IT_{i,t}$: ضريبة الدخل في الشركات الخدمية للشركة i في السنة t .

$IZ_{i,t}$: حجم الشركات الخدمية للشركة i في السنة t .

β_1, β_2 : معامل بيتا للمتغير المستقل/ والضابط

ε : هامش خطأ الانحدار.

الفصل الرابع

التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات

1-4 تمهيد

4-2 الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

4-3 اختبارات صلاحية البيانات

1-3-4 اختبار التوزيع الطبيعي

2-3-4 اختبار التداخل الخطي

3-3-4 اختبار الارتباط الذاتي

4-4 اختبار فرضيات الدراسة

الفصل الرابع (التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات)

4-1 تمهيد

يتمثل الفصل الحالي في الجانب العملي لبيان أثر ضريبة الدخل على توزيعات الأرباح في الشركات المساهمة المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية، وبحيث يحتوي هذا الفصل على التحليل الوصفي لبيانات عينة الدراسة بالاعتماد على مقاييس النزعة المركزية وهي (القيم العليا، القيم الدنيا، الوسط الحسابي والانحراف المعياري). بهدف التعرف على خصائص بيانات الدراسة. بالإضافة إلى مجموعة من الإختبارات التي تهدف إلى فحص ملائمة بيانات عينة الدراسة المتمثلة بالبيانات المالية لشركات العينة المستخرجة من سوق عمان للأوراق المالية بهدف إجراء اختبار تحليل الانحدار المتعدد حيث تم صياغة نماذج الدراسة على شكل معادلات انحدار لاختبار أثر المتغير المستقل (ضريبة الدخل) على المتغير التابع (توزيعات الأرباح) في ظل وجود المتغير الضابط (حجم الشركة) مقاساً في إجمالي أصول الشركة في كل من القطاع المالي، والصناعي، والخدمي.

4-2 الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

في هذا الجزء تم إجراء التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة المستقلة والتابعة بعد قيام الباحثة باستخراج لبيانات من القوائم المالية المنشورة في موقع بورصة عمان الإلكتروني للشركات المتضمنة في عينة الدراسة وعددها (99) شركة والموضحة في الملحق رقم (1). حيث تم جمع بيانات هذه الشركات من خلال الرجوع إلى قوائمها المالية، والمتمثلة بضريبة الدخل (كمتغير مستقل)، بالإضافة إلى توزيعات الأرباح (كمتغير تابع) كما تم إضافة إجمالي الأصول (كمتغير ضابط)، للمساعدة في الحصول على نتائج إحصائية ملائمة من خلال ضبط حجم الشركة

والمتمثل في إجمالي أصولها والتي من المتوقع أن تختلف بين شركات الدراسة. وقد تم استخراج مؤشرات الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة المتمثلة بكل من (أدنى قيمة، وأعلى قيمة، والمتوسط الحسابي، والانحراف المعياري).

الجدول رقم (1-4) اختبار التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة (الأرقام معبر عنها بملايين الدنانير)

المتغيرات	أدنى قيمة	أعلى قيمة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
القطاع المالي				
توزيعات الأرباح	0.000	288.36	10.923	3.355
ضريبة الدخل	0.000	132.097	7.282	2.003
إجمالي الأصول	0.1370	25859.777	13982.12	4022.993
القطاع الصناعي				
توزيعات الأرباح	0.000	99.982	5.484	18.457
ضريبة الدخل	0.000	31.691	1.175	3.954
إجمالي الأصول	3.949	211.466	118.704	277.183
القطاع الخدمي				
توزيعات الأرباح	0.000	42	3.938	6.370
ضريبة الدخل	0.000	16.553	1.220	2.251
إجمالي الأصول	1.616	1798.636	160.959	313.072

يوضح الجدول رقم (1-4) ملخصاً للإحصاءات الوصفية لجميع متغيرات الدراسة المستقلة والضابطة والتابعة الخاصة بالشركات المساهمة التابعة للقطاعات الثلاث (المالي، الصناعي، الخدمي) وهي التي تمثل مجتمع الدراسة والتي تم احتسابها من خلال الرجوع إلى قوائمها المالية. حيث كانت عدد المشاهدات التي تمثل عينة الدراسة للقطاع المالي (210) مشاهدة، و(130) مشاهدة للقطاع الصناعي كما تمثلت عدد المشاهدات للقطاع الخدمي (155) مشاهدة. خلال فترة الدراسة الممتدة بين الاعوام (2014-2018). بحيث أن عدد الشركات التابعة للقطاع المالي

(42) شركة، وكانت عدد شركات العينة التابعة للقطاع الصناعي (26) شركة، وبلغت عدد الشركات التابعة للقطاع الخدمي (31) شركة. كما يوضح الجدول رقم (1-4) أن المتوسط الحسابي للأرباح الموزعة في الشركات المالية هو (10.923) مليون دينار وقد بلغت أعلى قيمة للأرباح الموزعة في الشركات المالية (288.360) مليون دينار وهي تعود للبنك العربي لعام (2018) بينما بلغت أدنى قيمة للأرباح الموزعة في القطاع المالي (0.000)، وهي تعود لشركة مجمع الضليل ولعام (2015)، ويلاحظ التباعد في القيم العليا والدنيا في قيمة توزيعات الأرباح والذي يفسر في قيمة الانحراف المعياري البالغ (3.355) مليون دينار كما أشار الجدول رقم

(1-4) إلى قيم المتوسط الحسابي لضريبة الدخل المقطوعة من الشركات المالية حيث كانت قيمته (7.282) مليون دينار والتي تشير الى أن قيمة ضريبة الدخل المفروضة على أرباح الشركات بالمتوسط قد بلغت (7.282)، مليون دينار بينما بلغت أدنى قيمة لضريبة الدخل (0.000) وهي تعود الى شركة المتحدة المالية لعام (2016)، بينما كانت أعلى قيمة لضريبة دخل القطاع المالي (132.097) مليون دينار وهي تعود إلى البنك العربي ولعام (2015)، وهذا الاختلاف بين القيم العليا والدنيا يفسر في الانحراف المعياري والبالغ (2.003) مليون دينار ، كما يشير الجدول رقم (1-4) إلى أن المتوسط الحسابي لإجمالي الأصول قد بلغت قيمته (13982.12) مليون دينار وتشير هذه القيمة إلى حجم شركات القطاع المالي والمتمثلة بجميع أصولها. بينما بلغت القيمة الدنيا لإجمالي أصول شركات القطاع المالي (0.1370) مليون دينار، وهي تعود إلى شركة نور كابيتال لعام (2017)، كما بلغت أعلى قيمة له (25859.777) مليون دينار وهي تعود إلى البنك الأهلي ولعام (2014). ويفسر هذا الاختلاف بين القيم الدنيا والعليا لإجمالي الأصول بالانحراف المعياري الذي قد بلغت قيمته (4022.993) مليون دينار. ويلاحظ من الجدول رقم (1-4) أن

المتوسط الحسابي للأرباح الموزعة في الشركات الصناعية (5.483) مليون دينار بلغت أعلى قيمة للأرباح الموزعة في الشركات الصناعية (99.982) مليون دينار وهي تعود إلى شركة البوتاس الأردنية لعام (2015)، بينما بلغت أدنى للأرباح الموزعة في القطاع الصناعي (0.00) وهي تعود إلى شركة الوطنية لصناعة الألمنيوم ولعام (2018)، ويلاحظ التباعد في القيم العليا والدنيا في قيمة توزيعات الأرباح والذي يفسر في قيمة الانحراف المعياري البالغ (18.457) مليون دينار. كما أشار الجدول رقم (1-4) إلى قيم المتوسط الحسابي لضريبة الدخل المقطعة من الشركات صناعية حيث كانت قيمته (1.175) مليون دينار والتي تشير إلى أن قيمة ضريبة الدخل المفروضة على أرباح الشركات بالمتوسط قد بلغت (1.175) مليون دينار، بينما بلغت أدنى قيمة لضريبة الدخل (0.00) وهي تعود إلى شركة دار الدواء ولعام (2014)، بينما كانت أعلى قيمة لضريبة دخل القطاع الصناعي (31.691) مليون دينار، وهي تعود إلى شركة البوتاس العربي ولعام (2015)، وهذا الاختلاف بين القيم العليا والدنيا يفسر في الانحراف المعياري والبالغ (3.954) مليون دينار، كما يشير جدول الإحصاء الوصفي رقم (1-4) إلى أن المتوسط الحسابي لإجمالي الأصول قد بلغت قيمته (3.949) مليون دينار. بينما بلغت القيمة الدنيا لإجمالي أصول شركات القطاع الصناعي (3.949) مليون دينار وهي تعود إلى الشركة المتصدرة لأعمال المشاريع ولعام (2017)، كما بلغت أعلى قيمة له (211.466) مليون دينار وهي تعود إلى شركة مناجم الفوسفات الأردنية ولعام (2018)، ويفسر هذا الاختلاف بين القيم الدنيا والعليا لإجمالي الأصول بالانحراف المعياري الذي قد بلغت قيمته (277.183) مليون دينار. ويلاحظ من الجدول رقم (1-4) أن المتوسط الحسابي لتوزيعات أرباح الشركات الخدمية (3.938) مليون دينار وقد بلغت أعلى قيمة للأرباح الموزعة في الشركات الخدمية (42) وهي تعود إلى شركة الاتصالات الأردنية ولعام (2014)، بينما بلغت أدنى قيمة للأرباح الموزعة في القطاع الخدمي (0.00) وهي

تعود إلى مجموعة أوفتك القابضة ولعام (2017)، ويلاحظ التباعد في القيم العليا والدنيا في قيمة توزيعات الأرباح والذي يفسر في قيمة الانحراف المعياري البالغ (6.370) مليون دينار كما أشار الجدول السابق إلى قيم المتوسط الحسابي لضريبة الدخل المقطوعة من الشركات الخدمية حيث كانت قيمته (1.220) مليون دينار والتي تشير إلى أن قيمة ضريبة الدخل المفروضة على أرباح الشركات الخدمية بالمتوسط قد بلغت (1.220) مليون دينار بينما بلغت أدنى قيمة لضريبة الدخل (0.000)، بينما كانت أعلى قيمة لضريبة دخل القطاع الخدمي (16.553) مليون دينار وهي تعود إلى شركة الاتصالات الأردنية ولعام (2014)، وهذا الاختلاف بين القيم العليا والدنيا يفسر في الانحراف المعياري والبالغ (2.251) مليون دينار، كما يشير جدول الإحصاء الوصفي رقم (4-1) إلى أن المتوسط الحسابي لإجمالي الأصول قد بلغت قيمته (160.959) مليون دينار وتشير هذه القيمة إلى حجم شركات القطاع الخدمي والمتمثلة بجميع أصولها. بينما بلغت القيمة الدنيا لإجمالي أصول شركات القطاع الخدمي (1.616) مليون دينار وهي تعود إلى شركة مصفاة البترول الأردنية ولعام (2014)، كما بلغت أعلى قيمة له (1798.636) مليون دينار وهي تعود إلى المتخصصة للتجارة والاستثمار ولعام (2015)، ويفسر هذا الاختلاف بين القيم الدنيا والعليا لإجمالي الأصول بالانحراف المعياري الذي قد بلغت قيمته (313.072) مليون دينار. وتلاحظ الباحثة من جدول رقم (4-1) أن هناك تباين في توزيعات الأرباح بين قطاعات الدراسة الثلاث (المالية، والصناعية، والخدمية) وكذلك تباين قيم ضريبة الدخل بين هذه الشركات في القطاعات المختلفة، والذي تفسره الباحثة في اختلاف قدرة هذه الشركات على تحقيق الأرباح خلال أعوام الدراسة بالإضافة إلى اختلاف شرائح ضريبة الدخل التي تخضع لها هذه الشركات.

3-4 اختبارات صلاحية البيانات

قبل البدء باختبار الإنحدار المتعدد لاختبار فرضيات الدراسة، فإنه لابد من التأكد من صلاحية بيانات الدراسة، وبحيث يشترط اختبار الإنحدار المتعدد أن تكون البيانات موزعة طبيعياً، وعدم وجود ارتباط متعدد بين قيم كل متغير من متغيرات الدراسة المستقلة، بالإضافة إلى خلو البيانات من مشكلة الارتباط الذاتي بين حدود الخطأ العشوائي في نموذج الإنحدار، وفيما يلي عرض لإختبارات التحقق من صلاحية البيانات والمتمثلة بإختبار التوزيع الطبيعي، واختبار التداخل الخطي للمتغيرات المستقلة واختبار التداخل الذاتي لنماذج الدراسة.

4-3-1 اختبار التوزيع الطبيعي

تم الإعتماد على مؤشري الالتواء والتفرطح (Skewness and Kurtoses) بهدف التعرف على التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة. ويوضح الجدول رقم (4-2) نتائج اختبار الالتواء والتفرطح على النحو التالي:

الجدول رقم (4-2) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لبيانات الدراسة الالتواء والتفرطح

القطاع	المتغير	Skewness الالتواء	Kurtosis التفرطح
القطاع المالي	توزيعات الأرباح	0.720	1.277
	ضريبة الدخل	0.874	0.671
	إجمالي الأصول	0.210	0.778
القطاع الصناعي	توزيعات الأرباح	0.560	1.524
	ضريبة الدخل	1.238	0.291
	إجمالي الأصول	1.114	0.885
القطاع الخدمي	توزيعات الأرباح	0.956	0.978
	ضريبة الدخل	-1.790	1.821
	إجمالي الأصول	-4.418	40.303

يلاحظ من الجدول رقم (4-2) فيما يتعلق بمؤشري الإلتواء والتفرطح أن كافة المتغيرات تحقق شروط التوزيع الطبيعي التي ذكرها Kim, (2013) وبحيث يقع مؤشر الإلتواء لكافة المتغيرات ما بين القيم (-1.5، 1.5) باستثناء ضريبة الدخل المفروضة على القطاع الخدمي، وإجمالي أصول الشركات الخدمية، وبحيث بلغ معامل الإلتواء لهما (-1.79)، (-4.418) على التوالي. وترى الباحثة أن ذلك قد يعود لوجود تذبذب واضح في قيمة ضريبة الدخل والذي قد يفسر بحصول بعض الشركات الخدمية على إعفاءات ضريبية خلال الأعوام ما بين (2014-2018). ووقعت قيم معامل التفرطح لجميع المتغيرات ما بين (4, -4) باستثناء إجمالي أصول الشركات الخدمية فقد بلغت قيمة التفرطح لها (40.303) وهي قيمة غير مقبولة إحصائياً لهذا المعامل. وعلى الرغم من أن بعض المتغيرات قد شذت عن قاعدتي الألتواء والتفرطح فإنه بالإستناد إلى نظرية النزعة المركزية لتوزيع الطبيعي للمفردات وبحيث اذا زادت مفردات اي متغير عن (30) مفردة فإنه يمكن اعتبارها موزعة طبيعياً، وبما أن جميع متغيرات الدراسة قد زاد عدد مفرداتها عن (30) مفردة، فقد تمثلت عدد مفردات القطاع المالي ب (210) مفردة، كما تمثلت عدد مفردات القطاع الصناعي (133) مفردة، وتمثلت عدد مفردات القطاع الخدمي (155) مفردة، حيث كانت جميعها أكبر من القيمة الموصى بها إحصائياً وهي 30 مفردة وبالتالي يمكن إعتبار متغيرات الدراسة موزعة طبيعياً وفقاً لنظرية النزعة المركزية لتوزيع الطبيعي (Cox, 2018).

4-3-2 اختبار التداخل الخطي

تم الاعتماد على اختبار التداخل الخطي (Multicollinearity - Test)، حيث يهدف هذا الاختبار للتعرف على وجود علاقات خطية بين المتغير المستقل والمتمثل (بضريبة الدخل)

والمتمغير الضابط والمتمثل (بحجم الشركة المقاس باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول) من خلال ارتباط اثنين أو أكثر من المتغيرات بعلاقة خطية مرتفعة، حيث لا يمكن فصل تأثيرهما في المتمغير التابع والمتمثل (توزيعات الأرباح في كل من الشركات المالية والصناعية، والخدمية)، والذي بدوره يؤدي إلى تقليل القدرة على تفسير النتائج التي يمكن الوصول إليها، وهو ما ينعكس بالقدرة على التعميم ودقة مخرجات النتائج (Thompson.et,al, 2017). ولتأكد من خلو نماذج الدراسة من هذه الظاهرة فقد تم الاعتماد على مؤشر التضخم (VIF) ومؤشر التحمل (Tolerance). كما هو موضح بالجدول رقم (3-4) وعلى النحو التالي:

الجدول رقم (3-4) اختبار التداخل الخطي (Multi collinearity- Test) لمتغيرات الدراسة

المتغيرات	مؤشر تضخم التباين (VIF)	معامل التحمل (Tolerance)
القطاع المالي		
ضريبة الدخل	1.823	0.549
إجمالي الأصول	1.823	0.549
القطاع الصناعي		
ضريبة الدخل	1.250	0.800
إجمالي الأصول	1.250	0.800
القطاع الخدمي		
ضريبة الدخل	1.090	0.917
إجمالي الأصول	1.090	0.917
المتغير التابع: توزيعات الأرباح		

يبين الجدول رقم (3-4) اختبار التداخل الخطي لكل من متغير الدراسة المستقل (ضريبة الدخل) والمتمغير الضابط حجم الشركة والمعبر عنه (بإجمالي الأصول)، وبعد مراجعة مخرجات نتائج اختبار مؤشر التباين اتضح أن جميع المتغيرات المستقلة في القطاعات الثلاث قد حصلت على قيمة (VIF) أقل من (5) مما يشير إلى عدم وجود تداخل خطي بين هذه المتغيرات. وكانت أعلى قيمة لاختبار مؤشر التباين (1.823)، بينما كانت أقل قيمة لمعامل التحمل (0.549) وهي أيضاً

تزيد عن 20%، الأمر الذي بدوره يفسر عدم وجود مشكلة تداخل خطي بين متغير الدراسة المستقل والمتغير الضابط في نماذج الدراسة المراد اختبارها لبيان أثر ضريبة الدخل على توزيعات الأرباح في الشركات المساهمة المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية في ظل وجود الحجم كمتغير ضابط.

3-4-3 اختبار الارتباط الذاتي

لفحص واختبار بيانات الدراسة من مشكلة الارتباط الذاتي وهي التي تعرف بوجود ارتباط بين حدود الخطأ العشوائي في نماذج الانحدار، مما يؤدي إلى وجود تحيز في المعلومات المقدرة والذي يؤدي إلى وجود قصور بقدرة النماذج على التنبؤ. ولفحص خلو الدراسة من هذه المشكلة فقد تم اجراء اختبار (Durbin-Watson). حيث أنه يعتبر من الاختبارات الأكثر شيوعاً للتأكد من خلو النماذج من مشاكل الارتباط الذاتي. وبحسب (King 1995) فإن قيمة هذا الاختبار لابد أن تقع ما بين (0-4) والجدول رقم (4-4) يوضح نتائج اختبار (Durbin-Watson).

جدول (4-4) اختبار الارتباط الذاتي (Autocorrelation -test) لنماذج الدراسة

النتيجة	قيمة D-W المحسوبة	النماذج
لا يوجد ارتباط ذاتي	1.939	1- أثر ضريبة الدخل على توزيعات الأرباح في الشركات المالية المدرجة في سوق عمان المالية للأوراق المالية في ظل وجود حجم الشركة كمتغير ضابط.
لا يوجد ارتباط ذاتي	1.362	2- أثر ضريبة الدخل على توزيعات الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية في ظل وجود حجم الشركة كمتغير ضابط.
لا يوجد ارتباط ذاتي	1.437	3- أثر ضريبة الدخل على توزيعات الأرباح في الشركات الخدمية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية في ظل وجود حجم الشركة كمتغير ضابط.

بالرجوع إلى الجدول رقم (4-4) فإن قيم اختبار (D-W) لنماذج الانحدار المدروسة جميعها تتراوح قيمها ما بين (0 - 4)، وبحيث كانت قيم اختبار (D-W) لنماذج الدراسة في كل من القطاع المالي، والقطاع الصناعي، والقطاع المالي (1.939)، (1.362)، (1.437) على التوالي، مما يشير على عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي بين حدود الخطأ العشوائي في نماذج الانحدار المدروسة في القطاع المالي والقطاع الصناعي والقطاع الخدمي.

4-4 اختبار فرضيات الدراسة

لاختبار فرضيات الدراسة فقد تم الإعتماد على نموذج الانحدار المتعدد. وليتم قبول أو رفض فرضيات الدراسة وبيان مدى ملائمتها لتمثيل الأثر بين ضريبة الدخل وتوزيعات الأرباح في ظل وجود الحجم كمتغير ضابط، فقد تم الإعتماد على قيمة معنوية $Sig (F)$ كمعيار لقبول أو رفض نموذج الدراسة وبحيث يتم قبول نموذج الانحدار عندما تكون نتيجة $Sig (F)$ أقل من 5% أما في حالة كانت نتيجة $Sig (F)$ أكبر من 5% فإنه يتم رفض نموذج الانحدار. ولتوضيح درجة تفسير توزيعات الأرباح من خلال ضريبة الدخل وحجم الشركة فإنه تم الاعتماد على معامل التحديد المعدل $Adjusted (R^2)$. ولفحص أثر ضريبة الدخل وحجم الشركة على توزيعات الأرباح، فقد تم الاعتماد على قيمة $Sig (T)$ ، وبحيث يكون هناك أثر ذو دلالة معنوية عندما تكون نتيجة $Sig (T)$ أقل من 5% أما في حالة كانت نتيجة $Sig (T)$ أكبر من 5% فإن الأثر غير معنوي وغير دال إحصائياً عند مستوى ثقة 95%. ويعرض هذا القسم من الفصل نتائج تحليل الانحدار المتعدد مع تفسير النتائج لنماذج الدراسة في القطاع المالي والصناعي والخدمي.

نموذج الدراسة الأول – القطاع المالي

فرضية الدراسة الأولى H01: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) ، لضريبة الدخل على توزيعات الأرباح في الشركات المالية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية في ظل وجود الحجم كمتغير ضابط.

$$DVF_{i,t} = a_0 + \beta_1 IT_{i,t} + \beta_2 SZ_{i,t} + \varepsilon$$

تم تصميم نموذج الدراسة لفحص تأثير ضريبة الدخل على توزيعات الأرباح في الشركات المالية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية في ظل وجود حجم الشركة كمتغير ضابط مقاساً باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول، ويوضح جدول رقم (4-5) أدناه نتائج اختبار الانحدار المتعدد لنموذج الدراسة الأول في القطاع المالي.

جدول (4-5) تحليل الانحدار المتعدد في القطاع المالي

Variables	Coefficient β	T-Statistic	Sig. (T-statistic)
Constant	-16.972	-5.878	0.00
ضريبة الدخل	0.338	4.419	0.00
اجمالي الأصول	1.295	7.119	0.00
F قيمة	102.515		
F معنوية	0.00		
R ² قيمة	0.498		
Adjusted R ²	0.493		

* Dependent variable – Cash Dividend in Financial sector

يبين الجدول أعلاه نتيجة الانحدار المتعدد لمتغيرات الدراسة المستقلة والمتمثلة (بضريبة الدخل) والمتغير الضابط حجم الشركة مقاساً باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول وبيان أثرها على

توزيعات الأرباح كمتغير تابع، والمستخرجة من القوائم المالية لشركات القطاع المالي خلال الفترة الواقعة ما بين (2014-2018). ويلاحظ من الجدول (4-5) أن قيمة F المحسوبة قد بلغت (102.515) وهي دالة عند مستوى معنوية $Sig > 5\%$ مما يشير إلى أن النموذج الأول للدراسة يتمتع بالملاءمة. حيث أن قيم الاحتمال (Sig F-statistic) هي (0.000) وهي أقل من مستوى معنوية الاختبار (5%). مما يثبت قبول الفرضية البديلة للدراسة والتي تنص "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($a \leq 0.05$)، لضريبة الدخل على توزيعات الأرباح في الشركات المالية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية في ظل وجود حجم الشركة كمتغير ضابط".

كما أظهرت نتائج تحليل الانحدار المتعدد أن قيمة معامل التحديد المعدل ($Adjusted R^2$) قد بلغت (0.493) والتي تعني إمكانية تفسير الأثر الذي تحدثه ضريبة الدخل على توزيعات الأرباح في ظل وجود المتغير الضابط حجم الشركة بلغ (49.3%). وتؤكد هذه القيمة وجود عوامل مستقلة أخرى تفسر التغيير في توزيعات الأرباح في الشركات المالية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية لم يتم دراستها في هذه الدراسة. كما تشير نتائج الجدول رقم (4-5) إلى وجود تأثير معنوي للضريبة الدخل في نموذج الدراسة الأول على توزيعات الأرباح، حيث تبين أن ضريبة الدخل ذو تأثير إيجابي على توزيعات الأرباح فقد بلغت قيمة β coefficient (0.338) وعند مستوى معنوية $t = sig (0.00)$ وهي أقل من مستوى معنوية الاختبار المقبولة إحصائياً (5%). وكذلك تبين وجود تأثير معنوي موجب لحجم الشركة مقاساً في اللوغرتم الطبيعي لإجمالي الأصول في القطاع المالي على توزيعات الأرباح حيث بلغت قيمة β coefficient (1.295) وعند مستوى معنوية $t = sig (0.00)$ وهي أقل من مستوى معنوية الاختبار المقبولة إحصائياً (5%).

النموذج الثاني - القطاع الصناعي

فرضية الدراسة الثانية H02: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)

لضريبة الدخل على توزيعات الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية في ظل وجود حجم الشركة كمتغير ضابط.

$$DVI_{i,t} = a_0 + \beta_1 IT_{i,t} + \beta_2 SZ_{i,t} + \varepsilon$$

تم تصميم نموذج الدراسة لفحص تأثير ضريبة الدخل على توزيعات الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية في ظل وجود حجم الشركة كمتغير ضابط مقاساً باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول، ويوضح جدول رقم (4-6) أدناه نتائج اختبار الانحدار المتعدد لنموذج الدراسة الثاني في القطاع الصناعي.

جدول (4-6) تحليل الانحدار المتعدد في القطاع الصناعي

Variables	Coefficient β	T-Statistic	Sig. (T-statistic)
Constant	4.677	0.599	0.550
ضريبة الدخل	0.409	3.093	0.002
اجمالي الأصول	0.035	0.074	0.941
F قيمة	6.113		
F معنوية	0.03		
R ² قيمة	0.088		
Adjusted R ²	0.074		

* Dependent variable – Cash Dividend in industrial sector

يبين الجدول أعلاه نتيجة اختبار الانحدار المتعدد لمتغيرات الدراسة المستقلة والمتمثلة (بضريبة الدخل) والمتغير الضابط حجم الشركة مقاساً باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول وبيان أثرها على توزيعات الأرباح كمتغير تابع، والمستخرجة من القوائم المالية لشركات القطاع الصناعي

خلال الفترة الواقعة ما بين (2014-2018). ويلاحظ من الجدول (4-6) أن قيمة F المحسوبة قد بلغت (6.113) وهي دالة عند مستوى معنوية $\text{Sig} \geq 5\%$ مما يشير الى أن النموذج الثاني للدراسة يتمتع بالملاءمة. حيث أن قيم الاحتمال (Sig F-statistic) تبلغ (0.000) وهي أقل من مستوى معنوية الاختبار (5%). مما يمكن قبول الفرضية البديلة للدراسة والتي تنص "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)، لضريبة الدخل على توزيعات الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية في ظل وجود الحجم كمتغير ضابط".

كما أظهرت نتائج تحليل الانحدار المتعدد ان قيمة معامل التحديد المعدل (Adjusted R^2) قد بلغت (0.074) والتي تعني إمكانية تفسير الأثر الذي تحدثه ضريبة الدخل على توزيعات الأرباح في ظل وجود حجم الشركة كمتغير ضابط قد بلغ (7.4%) وهي نسبة ضئيلة تؤكد وجود عوامل مستقلة أخرى تفسر التغيير في توزيعات الأرباح في شركات القطاع الصناعي المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية لم يتم دراستها في هذه الدراسة. كما تشير نتائج الجدول رقم (4-6) الى وجود تأثير معنوي للضريبة الدخل في نموذج الدراسة الثاني على توزيعات الأرباح، حيث تبين أن ضريبة الدخل ذو تأثير إيجابي على توزيعات الأرباح فقد بلغت قيمة β coefficient (0.409) وعند مستوى معنوية $\text{sig}(t) = 0.002$ وهي أقل من مستوى معنوية الاختبار (5%). في حين تبين عدم وجود تأثير معنوي لحجم الشركة مقاساً في اللوغرتم الطبيعي لاجمالي الأصول في القطاع الصناعي على توزيعات الأرباح حيث بلغت قيمة β coefficient (0.035) وعند مستوى معنوية $\text{sig}(t) = 0.941$ وهي أكبر من مستوى معنوية الاختبار المقبولة إحصائياً (5%).

النموذج الثالث - القطاع الخدمي

فرضية الدراسة الثالثة H03: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى مغنوية ($\alpha \leq 0.05$) لضريبة الدخل على توزيعات الأرباح في الشركات الخدمية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية في ظل وجود الحجم كمتغير ضابط.

$$DVS_{i,t} = a_0 + \beta_1 IT_{i,t} + \beta_2 IZ_{i,t} + \varepsilon$$

تم تصميم نموذج الدراسة لفحص تأثير ضريبة الدخل على توزيعات الأرباح في الشركات الخدمية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية في ظل وجود حجم الشركة كمتغير ضابط مقاساً باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول، ويوضح جدول رقم (4-7) أدناه نتائج اختبار الانحدار المتعدد لنموذج الدراسة الثالث في القطاع الخدمي.

جدول (4-7) تحليل الانحدار المتعدد في القطاع الخدمي

Variables	Coefficient β	T-Statistic	Sig. (T-statistic)
Constant	-3.484	-0.867	0.387
ضريبة الدخل	0.744	7.523	0.00
اجمالي الأصول	0.327	1.390	0.167
قيمة F	35.178		
مغنوية ب	00.00		
قيمة R ²	0.316		
Adjusted R ²	0.307		

يبين الجدول رقم (4-7) نتائج اختبار الانحدار المتعدد لمتغير الدراسة المستقل والمتمثل (بضريبة الدخل) والمتغير الضابط المتمثل (بإجمالي الأصول) وبيان أثرهما على توزيعات الأرباح في الشركات الخدمية كمتغير تابع، ويلاحظ من الجدول السابق أن القيمة المحسوبة F قد بلغت (35.178) وهي دالة عند مستوى مغنوية (5%)، ما يشير إلى أن نموذج الدراسة الثالث يتمتع

بالملاءمة، حيث بلغت قيمة الاحتمال (F-statistic) = (0.000)، وهي أقل من مستوى معنوية الاختبار (5%). مما يثبت قبول الفرضية البديلة "يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لضريبة الدخل توزيعات الأرباح في الشركات الخدمية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية في ظل وجود الحجم كمتغير ضابط.

كما أظهرت نتيجة اختبار الانحدار المتعدد أن قيمة معامل التحديد ($\text{Adjusted } R^2$) بلغت (0.307) والتي تعني إمكانية تفسير التقلبات التي تحدث في توزيعات الأرباح في القطاع الخدمي بمقدار (30.7%) من خلال ضريبة الدخل في ظل وجود الحجم كمتغير ضابط. وتؤكد هذه القيمة على وجود عوامل مستقلة أخرى تؤثر على التفسير والتنبؤ في توزيعات الأرباح في الشركات الخدمية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية. كما تشير نتائج الجدول رقم (4-7) الى وجود تأثير معنوي لضريبة الدخل في نموذج الدراسة الثالث على توزيعات الأرباح، حيث تبين أن ضريبة الدخل ذو تأثير إيجابي على توزيعات الأرباح فقد بلغت قيمة β coefficient (0.744) على التوالي وعند مستوى معنوية $\text{sig (t)} = (0.00)$ وهي أقل من مستوى معنوية الاختبار (5%). في حين تبين عدم وجود تأثير معنوي لحجم الشركة مقاساً في اللوغرتم الطبيعي لإجمالي الأصول في القطاع الخدمي على توزيعات الأرباح حيث بلغت قيمة β coefficient (0.327) على التوالي وعند مستوى معنوية $\text{sig (t)} = (0.167)$ وهي أكبر من مستوى معنوية الاختبار المقبولة احصائياً (5%). وبعد مناقشة نتائج التحليل السابقة تستنتج الباحثة أن لضريبة الدخل على توزيعات الأرباح في قطاعات الدراسة الثلاثة تأثيراً معنوياً عند مستوى معنوية $\text{Sig} \geq (5\%)$.

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

5-1 تمهيد

5-2 نتائج الدراسة

5-3 توصيات الدراسة

الفصل الخامس (النتائج والتوصيات)

5-1 تمهيد

بناء على ما تم التوصل إليه من نتائج اختبارات التحليل الإحصائي في الفصل السابق، يعرض الفصل الحالي أهم النتائج التي تم التوصل إليها، والتوصيات التي تم الخروج بها في ضوء نتائج الدراسة.

5-2 النتائج

توصلت الدراسة الحالية إلى مجموعة من النتائج أهمها:

1. فسرت ضريبة الدخل توزيعات الأرباح في الشركات المالية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية في ظل وجود حجم الشركة كمتغير ضابط ما نسبته 49.3%، حيث بلغت قيمة $(Adjusted R^2)$ مقدار (0.493) وباقي النسبة تعود لعوامل أخرى لم يتم دراستها.
2. تبين وجود أثر موجب ذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية $(\alpha \leq 0.05)$ لضريبة الدخل على توزيعات الأرباح في الشركات المالية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية في ظل وجود حجم الشركة كمتغير ضابط وبحيث بلغت قيمة معامل ضريبة الدخل β coefficient (0.338)، وتشابهت هذه النتيجة مع دراسة (كوثر، 2016) والتي توصلت إلى وجود أثر ذو دلالة معنوية لضريبة الدخل على توزيعات الأرباح في المؤسسات المالية الجزائرية. كما تشابهت مع دراسة (Olowe, et.al, 2013) والتي توصلت إلى وجود أثر إيجابي لضريبة الدخل على توزيع الأرباح الشركات المالية المدرجة ببورصة نيجيريا، وأن أي تغيير يحدث في النظام الضرائب النيجيري سيؤثر على سياسة توزيع الأرباح التي تتبعها هذه الشركات. كما اتفقت هذه النتيجة مع دراسة (Nandi and Apkomi, 2008) والتي توصلت إلى وجود

تأثير إيجابي ذو دلالة معنوية لضريبة الدخل على توزيعات أرباح البنوك النيجيرية المدرجة ببورصة نيجيريا، وأن معدل ضريبة الدخل من أهم العوامل التي تؤثر في سياسة توزيع الأرباح في المؤسسات المالية النيجيرية. بينما اختلفت هذه النتيجة مع دراسة (Nimat.et,al, 2016) والتي توصلت دراستهم إلى أن ضريبة الدخل تؤثر سلباً على توزيعات الأرباح في الشركات المالية المدرجة ببورصة باكستان. كما تتعارض نتيجة هذه الدراسة مع دراسة (Abiahu and Nestor, 2017) والتي توصلت إلى أن ضريبة الدخل ذات تأثير سلبي على توزيعات أرباح البنوك المدرجة ببورصة نيجيريا. وتعارضت هذه النتيجة مع دراسة (James and killian, 2013)، وبحيث توصلت إلى أن ضريبة الدخل لا تؤثر على سياسة توزيع الأرباح في البنوك النيجيرية.

3. فسرت ضريبة الدخل توزيعات الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية في ظل وجود حجم الشركة كمتغير ضابط ما نسبته 7.4%، حيث بلغت قيمة (R^2 Adjusted) مقدار (0.074) وتلاحظ الباحثة ان هذه النسبة ضئيلة إحصائياً، وتؤكد على وجود عوامل مستقلة أخرى تفسر التغير في توزيعات الأرباح في القطاع الصناعي لم يتم دراستها، ومنها على سبيل المثال: وجود بعض القيود التي تفرضها الجهات الرسمية في الدولة على نسب توزيعات الأرباح مثل قيامها بفرض قيود معينة لإحتجاز الأرباح والاحتياطات في القطاع الصناعي مما يقلل من قدرتها على توزيع الأرباح، كما أن إرتفاع مديونية بعض الشركات يعتبر من العوامل الهامة التي تؤثر في سياسة توزيع الأرباح، وبحيث قد تؤدي أعباء الاقتراض بالحد من قدرة الشركة على توزيع الأرباح على المساهمين.

4. وجود أثر موجب ذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لضريبة الدخل على توزيعات الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية في ظل وجود حجم الشركة كمتغير ضابط وبحيث بلغت قيمة معامل ضريبة الدخل β coefficient (0.409)، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (الزهراني ولصفر، 2009) والتي توصلت الى وجود أثر إيجابي لمعدلات الضريبة على سياسة توزيع الأرباح في شركات دول الأعضاء في منظمة التعاون الإقتصادي OECD. كما اتفقت مع دراسة (Chkir and Samir, 2008) والتي توصلت إلى أن ضريبة الدخل تؤثر بشكل إيجابي على توزيعات أرباح الشركات المساهمة المدرجة ومنها الشركات الصناعية ببورصة توريننتو (كندا)، كما أن الإصلاح بنظام الضرائب سينعكس إيجاباً على توزيعات الأرباح. كما اتفقت مع دراسة (Zagonel.et,al, 2018) وبحيث توصلت إلى أن للضرائب تأثير إيجابي على سياسة توزيع الأرباح الشركات المساهمة المدرجة (الصناعية) ببورصة البرازيل، وأن أي تغيير في قوانين الضرائب (إما بزيادة الشرائح الضريبية أو نسبة الضريبة أو حصول القطاع الاقتصادي على إعفاء ما) سيكون له أثر معنوي إيجابي في قرارات توزيع الأرباح التي تتخذها مجلس الإدارة.

5. فسرت ضريبة الدخل توزيعات الأرباح في الشركات الخدمية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية في ظل وجود حجم الشركة كمتغير ضابط ما نسبته 30.7%، حيث بلغت قيمة R^2 (Adjusted) مقدار (0.307) وباقي النسبة تعود لعوامل أخرى لم يتم دراستها. تبين وجود أثر موجب ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لضريبة الدخل على توزيعات الأرباح في الشركات الخدمية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية في ظل وجود

حجم الشركة كمتغير ضابط وبحيث بلغت قيمة معامل ضريبة الدخل β coefficient (0.744). أتفقت هذه الدراسة مع دراسة (Zagonel.et,al, 2018) وبحيث توصلت إلى أن للضرائب تأثير إيجابي على سياسة توزيع الأرباح الشركات المساهمة المدرجة (الشركات المساهمة الخدمية) ببورصة البرازيل. وتتوافق هذه الدراسة مع دراسة (الكحلوت، 2014) حيث توصلت أن للضريبة تأثير معنوي إيجابي على توزيع الأرباح. وتعارضت هذه النتيجة مع دراسة (Ibrahim& Saidu, 2015) والتي توصلت الدراسة إلى أن ضريبة الدخل ذات تأثير سلبي على توزيعات أرباح شركات التجزئة المدرجة ببورصة نيجيريا.

5-3 التوصيات

فيما يلي أبرز التوصيات التي تقترحها الباحثة في ضوء نتائج الدراسة:

- 1- قيام إدارة الشركات المساهمة العامة الأردنية في القطاع المالي والصناعي والخدمي بزيادة الاهتمام في سياسة توزيع الأرباح والافصاح عنها والتي من شأنها تحسين سمعة الشركة وتعظيم قيمتها، وجذب مستثمرين جدد لها.
- 2- زيادة اهتمام إدارة الشركات المساهمة العامة وخاصة الشركات الصناعية باستغلال الإعفاءات الممنوحة في قانون الضريبة قدر المستطاع وبغرض اقتناص الفرص المتعلقة بالتوسع في استثماراتها وزيادة أرباحها وقدرتها على توزيع الأرباح على المساهمين.
- 3- زيادة اهتمام الجهات الرسمية ومنها وزارة التجارة والصناعة بتحديد نسب اقتطاع ملائمة من أرباح الشركة لبناء الاحتياطيّات وبما لا يؤثر على قدرتها على تحقيق الأرباح واقتطاع الضرائب التي تؤثر على توزيعات الأرباح في هذه الشركات وبما يحقق تطور الشركات المساهمة والاقتصاد المحلي ونموه.

4- ضرورة قيام الباحثين والدارسين بإجراء دراسات مشابهة على الشركات ضمن القطاعات المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية باستخدام متغيرات جديدة كدراسة أثر ضريبة الدخل على مؤشرات أداء مالية وغير مالية مختلفة، بالإضافة الى إجراء دراسات مقارنة لبيان أثر التغيرات التي طرأت على قانون ضريبة الدخل وتأثيرها على توزيعات أرباح الشركات المساهمة العامة لتعزيز النتائج التي توصلت لها هذه الدراسة.

قائمة المراجع

المراجع العربية

القرآن الكريم.

أبو حشيش، خليل (2004). دراسات متقدمة في المحاسبة الضريبية. عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع.

أبو حشيش، خليل (2010). المحاسبة الضريبية: حالات وتطبيقات عملية لاحتساب ضريبة الدخل المستحقة. عمان: إثراء للنشر والتوزيع.

أبو نصار، محمد (2018). محاسبة الضرائب ضريبة الدخل والمبيعات. ط2. عمان: دار وائل للطباعة والنشر.

أبو نصار، محمد والمشاعلة، محفوظ والشهوات، فراس (2010). الضرائب بين النظرية والتطبيق. ط3. عمان: دار وائل.

بني أرشيد، عمر (2020). موسوعة الضرائب: الضريبة العامة على المبيعات وضريبة الدخل JCPA. عمان: صرح جمان للاستشارات والتدريب.

الحاج ، طارق (2015). المالية العامة. ط2. عمان: دارصفاء للنشر والتوزيع.

حسين، هاشم (2008). "العوامل المؤثرة على سياسة الأرباح في الشركات المدرجة بسوق العراق للأوراق المالية". مجلة جامعة بغداد للعلوم الاقتصادية، 2008، (17)، 209-230.

حمدالله، مؤيد (2005). دور سياسة ضريبة الدخل في تحقيق الأهداف الاقتصادية في فلسطين. (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة النجاح الوطنية. نابلس، فلسطين.

حميدات، جمعة (2014). خبير المعايير الدولية لإعداد التقرير المالي، عمان: المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين.

الخطيب، خالد وطافش، نادية (2008). الأصول العلمية في المحاسبية الضريبية. عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع.

الخليل، إسلام (2011). أثر الهيكل التمويلي على ربحية الشركات المساهمة العامة الأردنية وسياساتها في توزيع الأرباح. (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الشرق الأوسط. عمّان، الأردن.

خليل، حسام الدين والطراونة، وصفي (2019). تطبيقات في محاسبة ضريبة الدخل والمبيعات وفقاً للمعايير الدولية لاعداد التقارير المالية ومعايير المحاسبة الدولية. عمّان: مجمع الدولي للمحاسبين القانونيين.

الرفاعي، خليل (2005). المحاسبة الضريبية. عمّان: دار حنين للنشر والتوزيع.

الرفاعي، خليل (2012). المحاسبة الضريبية. عمّان: دار البداية.

الرفاعي، خليل (2017). محاسبة الضرائب بين النظرية والتطبيق ضريبة الدخل والمبيعات. ط2. عمّان: دار تنسيق للنشر والتوزيع.

رمضان، حميدة (2012). تأثير سياسة توزيع الأرباح على قيمة المؤسسة الاقتصادية في سوق عمان المالي. (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة قاصدي بن رياح. ورقلة، الجزائر.

عثمان، أحمد (2013). محاسبة شركات الأموال. صنعاء: دار جامعة العلوم والتكنولوجيا للنشر.

العكشة، وائل (2004). تعديل الأرباح المعلنة في تقدير ضريبة الدخل للشركات التجارية والصناعية والبنوك في الأردن. (أطروحة دكتوراه غير منشورة)، جامعة عمّان العربية للدراسات العليا، عمّان، الاردن.

العلي، أسعد (2010). الإدارة المالية الأسس العلمية والتطبيقية. عمّان: دار وائل للنشر والتوزيع.

العلي، عادل (2007). المالية العامة والتشريع المالي والضريبي. عمّان: دار الحامد.

عليات، راضية وطعيلي، شهرزاد وجعفري، نسبية (2019). تأثير سياسة توزيع الأرباح على قيمة المؤسسة: دراسة من المؤسسات المدرجة في سوق دبي المالي خلال الفترة (2015-2017). (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الشهيد حمة الخضر بالوادي. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير. قسم العلوم المالية والمحاسبة.

قدري، عبدالمجيد (2011). دراسات في علم الضرائب. عمان: دار جرير للنشر.

الكلوت، سامر (2014). العوامل المؤثرة على سياسة الأرباح: دراسة تطبيقية على شركات قطاع الخدمات المدرجة في بورصة فلسطين. (رسالة ماجستير غير منشورة)، الجامعة الإسلامية في غزة، فلسطين.

كوثر، بوناب (2016). أثر الضريبة على سياسة التوزيع الأرباح في المؤسسات الاقتصادية. (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة محمد خضير، سكرة، الجزائر.

لطف، أمين (2007). فلسفة المحاسبة عن ضريبة الدخل. القاهرة: الدار الجامعية للنشر.

مشكور، سعود والبعاج، قاسم والكرعاوي، نجم (2014). المحاسبة الضريبية أطرها القانونية وتطبيقاتها في العراق. بغداد: دار الضياء.

نادر، نهاد وحيدر، محمد (2015). العوامل المؤثرة على سياسة توزيع الأرباح النقدية للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية. مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، 37 (3)، 145-162.

ناشد، سوزي (2003). التشريع الضريبي المصري: دراسة في قانون الضريبة الموحد على الدخل رقم (87) لسنة 1993 وتعديلاته. القاهرة: دار الجامعة الجديدة.

النعمي، عدنان والتيمي، أرشد (2009). الإدارة المالية المتقدمة. عمان: دار اليازوري للنشر والتوزيع.

النور، عبدالناصر وعدس، نائل والشريف، عليان (2008). الضرائب ومحاسبتها. عمان: دار المسيرة.

القوانين:

- قانون الشركات الأردني المعدل رقم (34) لسنة 2017.
- قانون ضريبة الدخل المؤقت رقم (38) لسنة 2018.
- قانون ضريبة الدخل رقم (34) لسنة 2014.
- معيار المحاسبة الدولية 12 رقم ضريبة الدخل.
- معيار المحاسبة الدولية رقم 33 ربحية السهم.

المراجع الأجنبية

- Abiahu. M and Nestor. A (2017). The Effect of Tax on Dividend Policy of Bank in Nigeria. **Journal of Finance and Accounting**, 4 (5), 138-44.
- Al-Nimat, S.M (2013). Theoretical and Analytical Study of Tax Low in Jordan According to the Income and Sale Tax and it is Relation with Revenue Tax Evasion. **International Journal of Financial Research**, 4 (3), 130-160.
- Alzahrani. M & Lasfer. M (2009). The Impact of Taxation on Dividend: A cross Country Analysis **SSRN Electronic Journal**, 1 (1), 1-42.
- Brigham, E. and Ehrhardt. M (2013). **Financial Management** 13th edition's, Ohaio, South- Western publishing.
- Chkir. I. and Samir. S (2008). Taxation of Dividend Policy: New Empirical Evidence. **Journal of Corporate Ownership and Control**, 5 (4), 432-349.
- Cox, D. (2018). Analysis of Binary Data. 2nd ed, New York, Routledge.
- Dinov, I., Christou, N. and Snchez, J. (2008). Central Limit Theorem: New SOCR Applet and Demonstration Activity. **Journal of Statistics Education**. 16 (2), 215-228.
- Frankurter. G, and Wood. B (2002). Dividend Policy Theories and their Empirical Test. **International Review of Financial Analysis**, 11(2), 111-138.
- Ibrahim.M and Saidu.M (2015). The Effect of Corporate Tax on Dividend Policy of Listed Consumer Goods companies in Nigeria **Global Journal of Applied Management and Social Science**, 19 (1), 119-126.
- Jacob. M& Michaely.R (2017). Taxation and Dividend Policy: The Muting Effect of Agency Issues and Shareholder Conflicts. **The Review of Financial Studies**, 30 (9), 3176-3222.
- James. O, and Killian. O (2013). **The Effect of Corporate Taxes on Dividend Policy of Banks in Nigeria**. Research Journal of Finance, 4(5), 138-145.

- Juelsurd, R and Nevon, P (2020). Dividend Payout and Rollover Crises. **The Review of Financial Studies**, 33 (9), 4139-4185.
- Juhandi. N & Fahlevi. M & Setidi (2019). Tax Policy and Fiscal Consolidation on Corporat Tax. **Journal of Research in Business, Management, and Accounting**, 1 (1), 21-33.
- Kamiya, A., Murayama, S., Kamiya, H., Yamashiro, T., Oshiro, Y., & Tanaka, N. (2014). Kurtosis and Skewness Assessments of Solid Lung Nodule Density Histograms: Differentiating Malignant from Benign Nodules on CT. **Japanese Journal of Radiology**, 32 (1), 14-21.
- Keiso. D and Warfield. T and Weyg. J (2017) **Intermediate Accounting: IFRS edition, USA, Wiley.**
- Khan. N& Jehan. Q& Shah. A (2017). Impact of taxation on dividend policy: Evidence from Pakistan. **Journal of Research in International Business and Finance**, 42 (1), 365-375.
- Kieso. D. E& Weygandt, J.J (2007). **Intermidataccounting** (12th-ed). New yourk: Joun wiley & sons.
- Kim, A. K (2011). **Global corporate Finance**. New York: World Scientific.
- Kim, H. (2013). Statistical Notes for Clinical Researchers: Assessing Normal Distribution Using Skewness and Kurtosis, Restorative **Dentistry & Endodontic**, 38 (1) 52-54.
- King. M (1995). The Application of the Durbin-Watson Test to the Dynamic Regression Model under Normal and Non-Normal Errors. **Journal of Econometric Reviews**, 14(4), 487-510.
- Livoreka. B & Hetemi. A & Shala. A & Asllanaj. R (2014). Theories on Dividend Policy Empirical Research in Joint Stock Companies in Kosovo. **Procedia Economics and Finance**, 14 (1), 387-396.
- Nenov. P and Juelsurd. R (2020). Dividend Payout and Rollover Crises. **The Review of Financial Studies**, 33 (9), 4139-4185.

- Nimat. U. K, and Qurat. J and, Attaullah. s. (2016). Impact of Taxation on Dividend Policy: Evidence from Pakistan. **Journal of Research in International Business and Finance**, 42 (1), 365- 375.
- Ross, S., R. Westerfield, and J. Jaffe (2008). **Corporate Finance**, 8th Edition, New York McGraw-Hill Irwin.
- Uwuigbe. O, and Olusegun. O (2013). The Effects of Company Income Tax on Dividend Policy of Firms in Nigeria. **Acta Universitatis Danubius. Economica**, 9 (1), 70-90.
- Squires. P (2016). **Taxes and Accounting for CPA**. 4th edition. Columbia, MD, CPA Fir.
- Suntrauk. PH and Komrattanpanyan. P (2013). Factor Influencing Payout in Thailand. **International Journal Factor of Accounting and Financing Reporting**, 3 (2), 225-268.
- Thompson, C., Kim, R., Aloe, A., & Becker, B. (2017). Extracting the Variance Inflation Factor and Other Multicollinearity Diagnostics from Typical Regression Results. **Basic and Applied Social Psychology**, 39 (2), 81-90.
- Zagnoel. T& Terra. P& Pasuch. D (2018). Taxation, Corporate Governance, and Dividend Policy in Brazil. **RAUSP Manangement Journal**, 53 (3), 304-321.
- Zeeshan, H. and Chasa, H. and Shahab. S. (2012), The Effect of Taxes on Dividend Policy of Banking Sector in Pakistan. **African Journal of Business Management**, 6 (8), 2951-2954.

المواقع الالكترونية

البنك المركزي الأردني <https://www.cbj.gov.jo> accessed on 17/9/2020

بورصة عمان https://www.ase.com.jo/ar/company_charts/439 Accessed on 9/2/2020

دائرة ضريبة الدخل والمبيعات <https://www.istd.gov.jo/> accessed on 2/9/2020

غرفة تجارة عمان <https://ammanchamber.org/default.aspx?lang=ar> Accessed on 25/9/2020

غرفة صناعة عمان <http://www.aci.org.jo/> Accessed on 27/9/2020

تقرير المجلس الأردني الاقتصادي والاجتماعي <http://www.esc.jo/Documents/bc263619-7cfc-4693-8786-172aaffb2442.pdf>

قائمة الملحقات

ملحق رقم (1) بيانات عينة الدراسة.

ملحق رقم (2) أسماء شركات عينة الدراسة.

ملحق رقم (3) نتائج التحليل الاحصائي

ملحق رقم (1) بيانات عينة الدراسة

1- القطاع المالي

NO	financial sector	year	Independent	Dependent	Controlled
			Income tax	Cash Dividend	Total assest
	البنوك				
1	بنك الإسلامي الأردني	2014	0	5038710	150000000
		2015	25964620	22500000	3798991435
		2016	29728858	22500000	4099519696
		2017	26799702	27000000	4211617666
		2018	25596078	27000000	4160642210
2	الأردني الكويتي	2014	16133101	20000000	2609714566
		2015	17055660	20000000	2844731503
		2016	13375283	20000000	2739985416
		2017	14128272	20000000	2832207026
		2018	13967820	20000000	2721445139
3	بنك الاسكان	2014	37473860	47250000	8300037601
		2015	54808429	63000000	8145194167
		2016	59323518	75600000	7820225195
		2017	52292082	80640000	7922698728
		2018	38185793	88200000	7594929467
4	بنك الاستثمار العربي	2014	7580095	13500000	1817692216
		2015	8599308	13500000	1618667463
		2016	10835765	18000000	1589170476
		2017	10289619	18000000	1571597897
		2018	9276824	18000000	1531677438
5	بنك صفوة الإسلامي	2014	0	2507656	100000000
		2015	1500072	7000000	780151083
		2016	3138898	0	919603000
		2017	3043382	5000000	957802640
		2018	4719991	7000000	1121473515
6	بنك الإتحاد	2014	8628320	8800000	2256420333
		2015	15417399	12500000	2389129640
		2016	12492363	12500000	2559740250
		2017	17345461	16000000	3572275253

		2018	21444297	22400000	3868069132
7	بنك المؤسسة العربية	2014	4495127	8250000	1145903091
		2015	6467808	5500000	1128063057
		2016	7365788	9900000	1113522127
		2017	8260244	9900000	1029034055
		2018	5898986	9900000	1099926447
8	البنك الاستثماري	2014	5189799	11000000	1152102916
		2015	3963271	10000000	1073246133
		2016	6770967	10000000	949576672
		2017	6295018	8000000	845419891
		2018	3537728	7000000	805163338
9	بنك المال	2014	13791784	10890000	2061689519
		2015	9988942	0	1986231309
		2016	10954422	10000000	2007324042
		2017	4070847	20000000	2000373504
		2018	7050717	20000000	1964758024
10	بنك سوسيتيه جنرال	2014	4149275	5000000	1703297579
		2015	4223808	7500000	1352051323
		2016	5651690	7000000	1303175615
		2017	5390448	5000000	1210141450
		2018	3674618	4000000	866560175
11	بنك القاهرة عمان	2014	17931011	16250000	2353354996
		2015	19119145	16000000	2532062104
		2016	15189678	21600000	2491183233
		2017	11927424	21600000	2794346747
		2018	12277739	16200000	2935413805
12	بنك الاردن	2014	15175308	31020000	2190187366
		2015	21903385	31020000	2206221873
		2016	20113384	36000000	2338839064
		2017	21973902	36000000	2565131939
		2018	21714509	36000000	2619080210
13	البنك الاهلي	2014	5964380	17500000	2325144263
		2015	9661416	17500000	2815518550
		2016	1906015	8750000	2494628998
		2017	6760042	9187500	2728951577
		2018	11933475	11576250	2783487914

14	البنك العربي	2014	128691000	68352000	25859777000
		2015	132097000	160200000	25859162000
		2016	109420000	192240000	24254246000
		2017	109351000	256320000	24361572000
		2018	120725000	288360000	25545338000
	شركات التأمين				
15	الشرق الأوسط للتأمين	2014	257572	1102500	86428279
		2015	-19746	1050000	88027288
		2016	1311758	2520000	87383200
		2017	171197	1050000	83029845
		2018	301755	1470000	81379033
16	النسر العربي للتأمين	2014	722079	2500000	93934564
		2015	581235	2000000	83501781
		2016	494978	2200000	72914041
		2017	720553	2200000	66958008
		2018	699633	1700000	58006902
17	التأمين الاردنية	2014	-56025	0	92322860
		2015	-4570	0	91449323
		2016	1196671	1800000	79624629
		2017	303579	0	74973219
		2018	855151	2100000	77705845
18	التأمين العربية - الأردن	2014	12075	0	29608168
		2015	104291	320000	28854133
		2016	160799	600000	28103451
		2017	-21175	0	26224693
		2018	180796	560000	25637132
19	دلتا للتأمين	2014	350948	800000	26175530
		2015	189353	640000	24261525
		2016	165619	640000	25412318
		2017	-17820	0	25336044
		2018	-38549	0	23216375
20	القدس للتأمين	2014	537239	880000	31472910
		2015	324105	800000	32860641
		2016	143138	640000	34675009
		2017	243011	800000	36111485

		2018	331036	880000	35188488
21	المتحدة للتأمين	2014	417604	0	34673680
		2015	496933	1200000	35746970
		2016	707908	800000	37766496
		2017	131747	400000	38005151
		2018	301460	400000	38312861
22	الاتحاد العربي	2014	-689778	0	16123919
		2015	0	0	17356429
		2016	-246220	0	16866256
		2017	100110	0	16339285
		2018	129394	540000	15977207
23	التأمين الوطنية	2014	359731	0	24567218
		2015	378812	560000	24832762
		2016	437983	800000	25039795
		2017	280290	480000	26758802
		2018	-64056	0	26513545
24	التأمين الاسلامية	2014	571575	900000	33635713
		2015	568096	960000	37212247
		2016	565535	0	37817839
		2017	589995	1200000	39989660
		2018	294597	900000	40339317
25	الأولى للتأمين	2014	407113	0	40957561
		2015	457756	0	51412349
		2016	0	700000	56945734
		2017	18381	1400000	56827813
		2018	68362	1540000	60053311
	الخدمات المالية المتنوعة				
26	الضمان للاستثمار	2014	0	0	10723225
		2015	0	500000	11031000
		2016	0	0	10638583
		2017	0	400000	10979519
		2018	0	200000	10847445
27	ضمان القروض	2014	35413	482547	243637024
		2015	-265566	365580	177687767
		2016	136839	433615	72464787
		2017	252269	1018249	26028750

		2018	167914	697141	25947569
28	الأمين للاستثمار	2014	0	600000	12943711
		2015	5902	0	13805062
		2016	0	0	13509852
		2017	0	0	13674883
		2018	0	0	15194520
29	المتحدة المالية	2014	125541	0	555427
		2015	360463	800000	10587603
		2016	-382490	0	10026479
		2017	-105879	0	11646670
		2018	-43758	0	14784208
30	الأردنية للرهن العقاري	2014	335560	600000	144971901
		2015	361188	750000	176948816
		2016	344415	650000	286317840
		2017	789038	950000	430563717
		2018	1113506	1750000	529147675
31	الأولى للتمويل	2014	1375805	0	66654114
		2015	530438	2100000	63082240
		2016	927726	2100000	62997275
		2017	1100674	1400000	64998476
		2018	-398253	1400000	58127265
32	الأردنية للاستشارات	2014	137675	230000	8223234
		2015	176108	0	8400037
		2016	187735	0	8620192
		2017	196747	250000	9404088
		2018	227916	175000	9614159
33	حدائق بابل	2014	61216	0	2685343
		2015	0	0	1777547
		2016	0	0	1723688
		2017	0	0	1699900
		2018	0	280000	1779788
	construction			144000	
34	الشامخة العقارية	2014	424	0	2341099
		2015	0	0	2301826
		2016	0	0	2398862
		2017	1337	60000	2552124

		2018	0	0	2703849
35	المحفظة العقارية للاستثمار	2014	248744	0	10819551
		2015	13431	0	10558766
		2016	971972	3500000	15431206
		2017	29501	0	7427906
		2018	13134	0	7464938
36	عمد للاستثمار	2014	7456	0	13525841
		2015	81498	16000000	14719326
		2016	85970	1000000	12186624
		2017	15065	0	10949840
		2018	7418	0	10885202
37	المعاصرون	2014	73060	420000	7508359
		2015	103935	420000	8148820
		2016	59796	900000	8467408
		2017	45495	0	8631966
		2018	7941	0	8731282
38	نور كابيتال	2014	0	0	1281938
		2015	0	0	456043
		2016	0	0	137049
		2017	4275	0	732321
		2018	53964	21586	1279611
39	الديرة للاستثمارات	2014	0	0	66338174
		2015	0	2000000	68029423
		2016	16720	0	63261362
		2017	35744	0	87978970
		2018	0	0	91855222
40	التحديث	2014	18460	46000	2803766
		2015	13240	138000	2976084
		2016	2255	0	2834900
		2017	0	0	2756335
		2018	5532	0	2591932
41	المهنية	2014	148236	0	49558391
		2015	69021	1056000	42029077
		2016	160772	880000	41906149
		2017	23069	0	41085175
		2018	121060	1056000	41256470

42	مجمع الضليل	2014	0	85351	46319278
		2015	0	-406859	43490815
		2016	0	722009	47153257
		2017	0	711320	49316335
		2018	0	873221	47491920

2- القطاع الصناعي

		independent		Dependent	Controlled
NO	القطاع الصناعي	year	Income tax	Cash Dividend	Total assets
1	دار الدوائية	2014	-1018124	3125000	100290031
		2015	5723	2500000	91590358
		2016	272566	2500000	101763094
		2017	92753	0	100414723
		2018	215466	0	109055143
2	الحياة الدوائية	2014	235358	950000	16891690
		2015	139141	0	18236464
		2016	233000	1187500	20717436
		2017	196540	950000	23924273
		2018	267214	1235000	28160276
3	فيلادلفيا لصناعة الأدوية	2014	75000	0	7878530
		2015	119500	0	10351106
		2016	75676	0	11617526
		2017	45326	375000	13265997
		2018	60246	375000	13729677
	الصناعات الكيماوية				
4	الصناعية التجارية الزراعي	2014	11955	747820	28045940
		2015	25000	0	25911755
		2016	12118	0	26744485
		2017	20000	0	28193445
		2018	54117	0	28766037
5	المتصدرة للأعمال والمشاريع	2014	0	133001	7616644
		2015	0	0	6815250
		2016	0	1333001	4643227

		2017	14354	0	3949223
		2018	39734	0	4111084
6	العربية لصناعة المبيدات والأدوية البيطرية	2014	127190	1200000	29630450
		2015	221581	1200000	28493129
		2016	165507	1440000	28920888
		2017	180150	1200000	27188254
		2018	236458	1200000	27427763
7	الآلبان الأردنية	2014	125000	800000	11652263
		2015	55000	200000	11601753
		2016	0	0	13385478
		2017	0	300000	15025698
		2018	0	0	16227798
8	الاستثمارات العامة	2014	276201	2000000	25999984
		2015	111634	1500000	26858239
		2016	292380	1200000	27344828
		2017	242745	1200000	28962656
		2018	194348	1200000	29098155
9	العالمية الحديثة للزيوت النباتية	2014	105334	966075	11521969
		2015	160680	1263257	11146023
		2016	236521	1370369	11764873
		2017	219840	1054084	11801111
		2018	177804	672791	11689192
10	الوطنية للدواجن	2014	148449	4500000	90984504
		2015	549446	3000000	85470544
		2016	379724	0	75246121
		2017	261915	0	77245930
		2018	559188	0	74748156
11	مصانع الزيوت النباتية الأردنية	2014	93885	280000	6247550
		2015	146529	200000	6380732
		2016	187973	280000	6887859
		2017	127177	400000	7249828
		2018	139841	800000	7696362
12	سنيورة للصناعات الغذائية	2014	495694	1500000	41478219
		2015	649670	750000	49378101
		2016	320066	1080000	59252138
		2017	377899	2200000	61472208

		2018	339412	3000000	61281387
13	الإقبال للاستثمار	2014	1850616	25000000	99620066
		2015	2250417	25000000	108234546
		2016	4440565	40000000	126982710
		2017	5693123	0	258636670
		2018	7716898	0	414054093
	الصناعات الاستخراجية				
14	العربية لصناعة الألمنيوم/ارال	2014	174639	810000	18305745
		2015	78890	405000	16312501
		2016	82446	472500	15879089
		2017	97992	472500	15363783
		2018	0	0	15439146
15	الوطنية لصناعة الصلب	2014	-568607	0	5471443
		2015	0	0	6818752
		2016	124153	0	11481541
		2017	87538	0	10481896
		2018	117667	147088	9269444
16	مناجم الفوسفات الاردنية	2014	10842000	0	1122336000
		2015	2209000	0	1077663000
		2016	5257000	0	1136295000
		2017	13748000	0	1174183000
		2018	-312000	16500000	1211466000
17	البوتاس العربية	2014	10529000	99981600	948423000
		2015	31691000	99981600	1016122000
		2016	2499000	83318000	916836000
		2017	16355000	83318000	937307000
		2018	18418000	99981600	1010605000
18	الوطنية لصناعات الألمنيوم	2014	7820	450000	16438498
		2015	29219	0	14701980
		2016	59151	450000	14185840
		2017	83156	0	15614406
		2018	83589	0	14820731
19	اسمنت الشمالية	2014	1400835	16500000	97547190
		2015	1182688	13750000	120198857
		2016	939288	11465335	107701191
		2017	781908	9075000	88267961

		2018	0	0	99946379
	الصناعات الانشائية والهندسية				
20	الأردنية للصناعات الخشبية / جوايكو	2014	26967	500000	15452994
		2015	-56441	0	13917488
		2016	-218647	0	11670950
		2017	7214	0	10917829
		2018	-47988	0	9791848
21	الباطون الجاهز والتوريدات الانشائية	2014	172992	2000000	54024861
		2015	276512	2000000	56475611
		2016	433003	2500000	61771322
		2017	367369	2000000	65410594
		2018	40068	0	66546137
22	العربية لصناعة المواسير المعدنية	2014	21757	900000	20893262
		2015	42606	450000	18135297
		2016	30104	450000	16407509
		2017	-20490	540000	17162473
		2018	111349	450000	16747169
23	القدس للصناعات الخرسانية	2014	0	0	9656795
		2015	0	298401	10004550
		2016	0	298401	11434714
		2017	0	298401	11704092
		2018	0	223801	10641784
	الصناعات الكهربائية				
24	مصانع الكابلات المتحدة	2014	0	0	49868838
		2015	55268	1200000	54129908
		2016	12790	0	47105970
		2017	30790	800000	52067952
		2018	21436	0	52908633
25	مجموعة العصر للاستثمار	2014	4359	0	17302799
		2015	0	0	18258565
		2016	70815	978899	17486266
		2017	15996	519156	7926135
		2018	12442	674903	7401218
26	مصانع الآجواخ الاردنية	2014	305000	3750000	79707170
		2015	429374	3750000	76423494

		2016	387000	3750000	75022757
		2017	488763	375000	73734991
		2018	455000	3750000	70907837

3- القطاع الخدمي

		Independent		Dependent	Controlled
NO	القطاع الخدمي	year	Income tax	Cash Dividend	Total assets
	الخدمات الطبية				
1	البلاد للخدمات الطبية	2014	609548	0	36686566
		2015	1175505	1100000	44222420
		2016	485243	0	45270416
		2017	0	0	37382634
		2018	33066	0	36790197
2	مستشفى ابن الهيثم	2014	156240	0	36839184
		2015	199055	1000000	35215408
		2016	134000	800000	33429855
		2017	0	0	31374563
		2018	0	0	28847047
	الخدمات التعليمية				
3	الزرقاء للتعليم والاستثمار	2014	660757	1500000	44662385
		2015	809405	1800000	49246750
		2016	495422	750000	51231477
		2017	434307	0	51338766
		2018	211653	825000	50754002
4	العربية الدولية للتعليم والاستثمار	2014	1861033	12150000	119379427
		2015	2244566	8100000	118644399
		2016	2215089	8100000	97364049
		2017	1541862	8100000	95034580
		2018	1188356	6075000	91189255
5	الإسراء للتعليم والاستثمار	2014	1229569	4500000	44113920

		2015	1773321	4500000	45796559
		2016	1672219	3750000	45623790
		2017	1521860	3000000	44419559
		2018	2184244	4500000	
6	البتراء للتعليم	2014	1300000	4800000	49992017
		2015	1530000	4800000	48300285
		2016	1822000	5600000	46803897
		2017	1792000	5600000	43591415
		2018	1892000	4000000	41293993
7	فيلاذلفيا الدولية للاستثمارات التعليمية	2014	784332	4500000	29831433
		2015	1249262	4800000	33245904
		2016	1282393	4800000	32677049
		2017	1084703	4200000	30846589
		2018	729506	2700000	31077358
	الفنادق والسياحة				
8	الفنادق والسياحة الاردنية	2014	419501	1500000	36367616
		2015	538974	1500000	34923793
		2016	442114	2200000	34649872
		2017	736854	2500000	34929749
		2018	535099	3000000	34187820
9	العربية الدولية للفنادق	2014	193200	2560000	77809698
		2015	239793	2560000	75158316
		2016	277657	2560000	76609437
		2017	143678	2080000	80361577
		2018	79017	1920000	76095209
10	زارة للاستثمار القابضة	2014	772777	0	235485133
		2015	648161	0	220599199
		2016	791542	0	214431198
		2017	-566078	3000000	213449351
		2018	598286	3000000	206405850
11	الشرق للمشاريع الاستثمارية	2014	305931	1600000	21749007
		2015	263897	800000	20828065
		2016	132921	0	20475826
		2017	217561	800000	21521218
		2018	225685	800000	21794914

12	الدولية للفنادق والاسواق التجارية	2014	434743	2808000	61977895
		2015	537338	2160000	61988908
		2016	543918	3240000	67354963
		2017	257945	2160000	64317571
		2018	119871	1080000	63132479
	النقل				
13	الخطوط البحرية الوطنية الاردنية	2014	93152	1050000	36586444
		2015	126708	1500000	35856225
		2016	106601	2250000	35515990
		2017	116820	1800000	36312931
		2018	215071	1800000	35223071
14	النقلات السياحية الاردنية /جت	2014	391296	1080000	23896836
		2015	487770	756000	21776003
		2016	497040	1080000	21691426
		2017	607039	1296000	24348697
		2018	602674	1296000	24748920
15	الاردنية للاستثمار والنقل المتعدد	2014	0	0	6577481
		2015	0	0	6192636
		2016	0	0	5480623
		2017	0	0	9465071
		2018	0	250000	12403482
16	المقايضة للنقل والاستثمار	2014	63416	0	20532039
		2015	27955	695750	20067819
		2016	42061	0	19085908
		2017	0	0	17509328
		2018	0	0	14504478
17	مسافات للنقل المتخصص	2014	243096	714000	29803744
		2015	316221	0	30355018
		2016	247846	740000	32116611
		2017	258352	925000	34647256
		2018	226512	555000	35363664
18	مجموعة رم للنقل والاستثمار السياحي	2014	58509	700000	22950190
		2015	0	0	21730117
		2016	33203	700000	22195492
		2017	0	0	30494661

		2018	0	0	28911438
	التكنولوجيا والاتصالات				
19	الاتصالات الأردنية	2014	16552646	42000000	588222722
		2015	9174255	16000000	577542996
		2016	6941735	18000000	621382034
		2017	7283850	24000000	652946446
		2018	7805106	21500000	624299761
	الطاقة والمنافع				
20	الكهرباء الأردنية	2014	-3057186	2199960	817924769
		2015	5141156	7560000	903906188
		2016	6755353	4261950	941769222
		2017	2117453	4178648	1070206048
		2018	1778855	6886412	1198229421
21	كهرباء محافظة اربد	2014	1118729	4800000	217252642
		2015	808349	4800000	257785368
		2016	3017015	8000000	288552570
		2017	2390084	5600000	336581707
		2018	2317080	6000000	410680502
22	آفاق للطاقة	2014	2648890	15400000	269177132
		2015	3973697	15400000	302489622
		2016	4679307	16500000	362259938
		2017	5903063	16500000	446121402
		2018	1946692	8250000	468080502
23	البتروال الوطنية	2014	170805	0	28571498
		2015	213424	900000	30202182
		2016	0	0	23077335
		2017	4866	0	23919807
		2018	75211	0	26767446
24	مصفاة البترول الأردنية /جويترول	2014	6510857	11250000	1798635967
		2015	5285166	7500000	1283198686
		2016	9641366	20000000	1243232980
		2017	6254163	20000000	1368290164
		2018	5820348	25000000	1440221599
	الاسواق				

25	الأسواق الحرة الاردنية	2014	0	11250000	48226237
		2015	228245	13125000	51329568
		2016	257907	16500000	56939162
		2017	391837	18000000	65671265
		2018	482393	22500000	76519633
26	المركز الاردني للتجارة الدولية	2014	80527	272000	8618597
		2015	157525	272000	8915086
		2016	110622	306000	8594436
		2017	137616	306000	9390028
		2018	125366	238000	8830818
27	التسهيلات التجارية الاردنية	2014	461151	1155000	33677110
		2015	735912	1650000	39312625
		2016	926502	0	41051880
		2017	950408	0	46409846
		2018	766285	0	48327222
28	المتخصصة للتجارة والاستثمارات	2014	0	0	2582976
		2015	0	0	1616323
		2016	43933	175000	2218183
		2017	13140	80000	2041615
		2018	10462	0	1791945
29	بندار للتجارة والإستثمار	2014	398941	0	37000725
		2015	885746	800000	40005742
		2016	606436	1600000	40599844
		2017	710899	0	41793575
		2018	477346	0	36684863
30	مجموعة أوفتك القابضة	2014	212323	0	60325197
		2015	160787	1984500	57629588
		2016	383890	1984500	61027970
		2017	193329	0	54665814
		2018	209178	814800	53099282
31	انجاز للتنمية والمشاريع المتعددة	2014	0	0	31613155
		2015	0	0	32274999
		2016	907170	3525000	186346785
		2017	929849	2074600	178214337
		2018	444088	0	197390099

2- ملحق رقم (2) أسماء شركات عينة الدراسة

القطاعات	اسم الشركة
القطاع المالي	بنك الاسلامي الأردني
القطاع المالي	بنك الاردني الكويتي
القطاع المالي	بنك الاسكان
القطاع المالي	بنك الاستثمار العربي
القطاع المالي	بنك صفوة الاسلامي
القطاع المالي	بنك الاتحاد
القطاع المالي	بنك المؤسسة العربية
القطاع المالي	البنك الاستثماري
القطاع المالي	بنك المال
القطاع المالي	بنك سوسيتيه جنيرال
القطاع المالي	بنك القاهرة عمان
القطاع المالي	بنك الاردن
القطاع المالي	البنك الاهلي
القطاع المالي	البنك العربي
القطاع المالي	التأمين الاردنية
القطاع المالي	التأمين العربية
القطاع المالي	دلتا للتأمين
القطاع المالي	القدس للتأمين
القطاع المالي	المتحدة للتأمين

القطاع المالي	الاتحاد العربي
القطاع المالي	التأمين العربي
القطاع المالي	التأمين الوطنية
القطاع المالي	التأمين الاسلامية
القطاع المالي	الأولى للتأمين
القطاع المالي	الضمان للاستثمار
القطاع المالي	ضمان القروض
القطاع المالي	الأمين للاستثمار
القطاع المالي	المتحدة المالية
القطاع المالي	الاردنيه للرهن العقاري
القطاع المالي	الأولى للتمويل
القطاع المالي	الأردنية للاستثمارات
القطاع المالي	حدائق بابل
القطاع المالي	الشامخة العقارية
القطاع المالي	المحفظة العقارية للاستثمار
القطاع المالي	عمد للاستثمار
القطاع المالي	المعاصرون
القطاع المالي	نور كابيتال
القطاع المالي	الديرة للاستثمارات
القطاع المالي	التحديث
القطاع المالي	المهنية
القطاع المالي	مجمع الضليل

القطاع الصناعي	
القطاع الصناعي	دار الدوائية
القطاع الصناعي	الحياة الدوائية
القطاع الصناعي	الحياة الدوائية
القطاع الصناعي	الصناعية التجارية والزراعية/ الانتاج
القطاع الصناعي	المتصدرة لأعمال المشاريع
القطاع الصناعي	العربية لصناعة المبيدات والأدوية البيطرية
القطاع الصناعي	الألبان الاردنية
القطاع الصناعي	الاستثمارات العربية
القطاع الصناعي	العالمية الحديثة للزيوت النباتية
القطاع الصناعي	الوطنية للدواجن
القطاع الصناعي	مصانع الزيوت النباتية الأردنية
القطاع الصناعي	سنيورة للصناعات الغذائية
القطاع الصناعي	الاقبال الاستثمار
القطاع الصناعي	العربية الصناعية للألمنيوم / ارال
القطاع الصناعي	الوطنية لصناعة الصلب
القطاع الصناعي	مناجم الفوسفات الاردنية
القطاع الصناعي	البوتاس العربية
القطاع الصناعي	الوطنية لصناعة الألمنيوم
القطاع الصناعي	اسمنت الشمالية
القطاع الصناعي	الأردنية للصناعات الخشبية / جوايكو
القطاع الصناعي	الباطون الجاهز والتوريدات الانشائية

القطاع الصناعي	العربية لصناعة المواسير المعدنية
القطاع الصناعي	القدس الصناعات الخرسانية
القطاع الصناعي	مصانع الكابيلات المتحدة
القطاع الصناعي	مجموعة العصر الاستثمار
القطاع الصناعي	مصانع الاجواخ الأردنية
القطاع الخدمي	
القطاع الخدمي	البلاد للخدمات الطبية
القطاع الخدمي	مستشفى ابن الهيثم
القطاع الخدمي	الزرقاء للتعليم والاستثمار
القطاع الخدمي	العربية الدولية للتعليم والاستثمار
القطاع الخدمي	الاسراء للتعليم والاستثمار
القطاع الخدمي	البتراء للتعليم
القطاع الخدمي	فيلادلفيا الدولية للتعليم
القطاع الخدمي	الفنادق السياحية الأردنية
القطاع الخدمي	زارة للاستثمار القابضة
القطاع الخدمي	الشرق للمشاريع الاستثمارية
القطاع الخدمي	الدولية للفنادق
القطاع الخدمي	الخطوط البحرية والوطنية الاردنية
القطاع الخدمي	النقلات السياحية الاردنية / جت
القطاع الخدمي	الأردنية للاستثمار والنقل المتعدد
القطاع الخدمي	المقايضة للنقل والاستثمار
القطاع الخدمي	مسافات للنقل المتخصص

القطاع الخدمي	مجموعة رم للنقل والاستثمار السياحي
القطاع الخدمي	الاتصالات الاردنية
القطاع الخدمي	الكهرباء الاردنية
القطاع الخدمي	كهرباء محافظة اربد
القطاع الخدمي	آفاق للطاقة
القطاع الخدمي	البتروال الوطنية
القطاع الخدمي	مصفاة البترول الاردنية/ جوبترول
القطاع الخدمي	الأسواق الحرة الاردنية
القطاع الخدمي	المركز الاردني للتجارة الدولية
القطاع الخدمي	التسهيلات التجارية الاردنية
القطاع الخدمي	المتخصصة للتجارة والاستثمار
القطاع الخدمي	بندار للتجارة والإستثمار
القطاع الخدمي	مجموعة أوفتك القابضة
القطاع الخدمي	انجاز للتنمية والمشاريع المتعددة

ملحق رقم (3) نتائج التحليل الإحصائي

1. Descriptive statistic

Descriptive Statistics					
	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
IncomTax1	210	.0000	132097000.0000	7281912.076190	20028056.7669047
CashDividends1	210	.0000	288360000.0000	10923839.214286	33546799.7856658
ToTalAsset1	210	137049.0000	25859777000.0000	1398212346.985714	4022993284.8689585
IncomeTax2	130	.0000	31691000.0000	1175120.000000	3954370.0899573
CashDividends2	130	.0000	99981600.0000	5483869.869231	18457129.9170362
ToatalAsset2	130	3949223.0000	1211466000.0000	118703644.823077	277183181.6102826
IncomeTax3	155	.0000	16552646.0000	1220965.516129	2251050.9597966
CashDividends3	155	.0000	42000000.0000	3938484.645161	6370363.6231215
TotalAsset3	155	1616323.0000	1798635967.0000	160959289.590909	313072488.0823267

2. Normal distribution (Skewness and Kurtosis test)

		IncomTax1	CashDividends1	ToTalAsset1	IncomeTax2
N	Valid	210	210	210	129
	Missing	155	155	155	236
Skewness		-.874-	-.720-	.210	-1.238-
Std. Error of Skewness		.168	.168	.168	.213
Kurtosis		-.671-	-1.277-	-.778-	.291

Std. Error of Kurtosis		.334	.334	.334	.423
		CashDividends2	ToatalAsset2	IncomeTax3	CashDividends3
N	Valid	129	129	155	155
	Missing	236	236	210	210
Skewness		-.560-	1.114	-1.790-	-.956-
Std. Error of Skewness		.213	.213	.195	.195
Kurtosis		-1.524-	.885	1.821	-.978-
Std. Error of Kurtosis		.423	.423	.387	.387
				TotalAsset3	
N		Valid		155	
		Missing		210	
Skewness				-4.418-	
Std. Error of Skewness				.195	
Kurtosis				40.303	
Std. Error of Kurtosis				.387	

➤ **Multicollinearity– test (Financial sector)**

Coefficients			
Model		Collinearity Statistics	
		Tolerance	VIF
1	(Constant)		
	IncomTax1	.549	1.823
	ToTalAsset1	.549	1.823

a. Dependent Variable: CashDividends1

➤ **Industrial sector**

Coefficients			
Model		Collinearity Statistics	
		Tolerance	VIF
1	(Constant)		
	IncomeTax2	.800	1.250
	ToatalAsset2	.800	1.250

a. Dependent Variable: CashDivideend

➤ **Service sector**

coefficients			
Model		Collinearity Statistics	
		Tolerance	VIF
1	(Constant)		
	IncomeTax3	.917	1.090
	TotalAsset3	.917	1.090

a. Dependent Variable: CashDividends3

3. Autocorrelation –test Durbin and Watson

➤ **Financial sector**

Model Summary^b					
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin–Watson
1	.705 ^a	.498	.493	5.0236583	1.939

a. Predictors: (Constant), ToTalAsset1, IncomTax1

b. Dependent Variable: CashDividends1

➤ **Industrial sector**

Model Summary^b					
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.297 ^a	.088	.074	6.6256729	1.362

a. Predictors: (Constant), ToatalAsset2, IncomeTax2

b. Dependent Variable: CashDividends2

➤ **Service sector**

Model Summary^b					
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.563 ^a	.316	.307	5.5638637	1.437

a. Predictors: (Constant), TotalAsset3, IncomeTax3

b. Dependent Variable: CashDividends3

4. Regression

➤ **Financial Sector (Model 1)**

Model Summary^b				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.705 ^a	.498	.493	5.0236583

a. Predictors: (Constant), ToTalAsset1, IncomTax1

b. Dependent Variable: CashDividends1

ANOVA ^a						
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	5174.384	2	2587.192	102.515	.000 ^b
	Residual	5224.089	207	25.237		
	Total	10398.473	209			

a. Dependent Variable: CashDividends1

b. Predictors: (Constant), ToTalAsset1, IncomTax

Coefficients ^a						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-16.972-	2.887		-5.878-	.000
	IncomTax1	.338	.076	.294	4.419	.000
	ToTalAsset1	1.295	.182	.473	7.119	.000

➤ Industrial sector (Model 2)

Model ➤	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	ToatalAsset2, IncomeTax2 ^b	.	Enter

a. Dependent Variable: CashDividends2

b. All requested variables entered.

Model Summary ^b				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.297 ^a	.088	.074	6.6256729

a. Predictors: (Constant), ToatalAsset2, IncomeTax2

b. Dependent Variable: CashDividends2

ANOVA ^a						
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	536.700	2	268.350	6.113	.003 ^b
	Residual	5531.342	126	43.900		
	Total	6068.042	128			

a. Dependent Variable: CashDividends2

b. Predictors: (Constant), ToatalAsset2, IncomeTax2

Coefficients ^a						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	4.677	7.804		.599	.550
	IncomeTax2	.409	.132	.294	3.093	.002
	ToatalAsset2	.035	.478	.007	.074	.941

➤ Services Sector (Model 3)

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	TotalAsset3, IncomeTax3 ^b	.	Enter

a. Dependent Variable: CashDividends3

b. All requested variables entered.

Model Summary ^b				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.563 ^a	.316	.307	5.5638637

a. Predictors: (Constant), TotalAsset3, IncomeTax3

b. Dependent Variable: CashDividends3

ANOVA ^a						
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	2178.010	2	1089.005	35.178	.000 ^b
	Residual	4705.400	152	30.957		
	Total	6883.410	154			

a. Dependent Variable: CashDividends3

b. Predictors: (Constant), TotalAsset3, IncomeTax3

Coefficients						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-3.484	4.018		-.867	.387
	IncomeTax3	.744	.099	.527	7.523	.000
	TotalAsset3	.327	.235	.097	1.390	.167